"ما خالف فيه ابن هانئ اللخمي ـ المتوفى سنة٧٧١هـ ـ ابن مالك في شرح الألفية " جمعا ودراسة

بقلم الدكتورة

سحر السيد مصطفى خطاب

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج
جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية
وكلية العلوم والآداب ـ جامعة نجران ـ المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الأول (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

"ما خالف فيه ابن هانئ اللخمي ـ المتوفى سنة٧٧١هـ ـ ابن مالك في شرح الألفية " جمعا ودراسة

سحر السيد مصطفى خطاب

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية
وكلية العلوم والآداب ـ جامعة نجران ـ المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني : sekhtab@nu.edu.sa

الملخص

يعد ابن هانئ اللخمي- المتوفى سنة ٧٧١هـ -علما من أعلام النحو واللغة في الأندلس ،وقد شهد له بالعلم والفضل كثيرون ،ولا تقل أهمية شرحه عن الشروح المشهورة للألفية ،و يتناول هذا البحث الوقفات التي وقفها ابن هانئ اللخمي إزاء آراء ابن مالك النحوية في شرحه معلنا مخالفته آراءه مبديا في أكثر الأحيان رأيه الخاص الذي تظهر فيه استقلاليته، وكل هذا بالدليل والتعليل ،فأنبأت مخالفاته عن شخصية نحوية مجتهدة في الرأي، مما يدل على طول نفسه في المناقشة واستقلال فكره وسعة علمه.

وقد ظهر بعد البحث أن بعض ما خالفه فيه جاء ضعيفا وغير صائب ليس له ما يعضده ويقويه، وصح فيه قول ابن مالك فكان رأي ابن هانئ فيه غير وجيه أو يمكن دفعه، وبعضه قويا ؛إذ كان رده وجيها فيما أرى.

الكلمات المفتاحية : آراء ابن هانئ اللخمي ، ابن مالك ، شرح الألفية .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

The views which disagreed Ibn Hani al-Lakhmi - who died in 771 AH - with Ibn Malik in his explanation of the al'alfia

Sahar Al-Sayed Mustafa Khattab
Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Sohag, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt
College of Science and Arts, Najran University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: sekhtab@nu.edu.sa

Abstract

Ibn Hani al-Lakhmi - who died in 771 AH - is considered a scholar of grammar and language in Andalusia, and many have testified to him for knowledge and merit, and his explanation is no less important than the well-known explanations of the al'alfia. His independence appears, and all this is evidence and justification, so his Objections foreshadowed a grammatical personality diligent in opinion, which indicates the length of opinion in discussion and the independence of his thought and the breadth of his knowledge.

It appeared after the research that some of what he disagreed with was weak and untrue, and had nothing to support and strengthen him, and Ibn Malik's saying was correct, and Ibn Hani's opinion was not valid or could be repelled, and some of it was strong, as his response was valid in what I see.

Keywords: : the views of Ibn Hani Al-Lakhmi, Ibn Malik, the explanation of the millennium .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ،سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد

فإن ألفية ابن مالك من أشهر مؤلفاته ،وأوفاها حظا ،وقد وجدت اهتماما كبيرا من النحاة واحتفاءً لم يكتب لأي منظومة نحوية أخرى.

وقد شغل العلماء بها وأقبلوا عليها ما بين شارح ومعرب ومختصر ، ومن هؤلاء الشراح ابن هانئ اللخمي الغرناطي المتوفى سنة ٧٧١هـ ،أحد علماء العربية الأندلسيين ،وصاحب الآراء والاجتهادات في شرحه ،و التي تدل على استقلاليته وتظهر شخصيته النحوية .

ولا تقل أهمية شرحه عن الشروح المشهورة كشرح ابن الناظم وابن هشام وأبي حيان في عرضه قضايا النحو والصرف ،بل تميز عنهم في أمور قلت عند غيره ،كتعرضه لتحقيق روايات نسخ الألفية وترجيح بعضها وتفسيره للألفاظ الغريبة في الألفية والشواهد، وتوضيح معناها واستشهاده على ذلك المعنى ،واهتمامه الكبير في تقريب المسائل النحوية وغيرها بالتنظير لها ليتسنى للقارئ فهمها ،ومن مميزات هذا الشرح اهتمام ابن هانئ بسرد الشواهد الشعرية الكثيرة على المسائل النحوية أو الصرفية أو اللغوية أو البلاغية أو الأدبية وغيرها .

وبعد أن قرأت شرحه [1]على الألفية وجدت فيه حضورا متميزا وحرصا على الاجتهاد ،ومع عدم وقوفي-حسب علمي- على دراسة رصدت

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ اللخمي المتوفى سنة٧٧١هـ، ص٣رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى ،تحقيق أحمد محمد محجوب ذيبان القرشي ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

مخالفته وردوده على ابن مالك ،وأظهرت ما فيها من رؤى أردت أن أسلط الضوء عليها ، وذلك بجمعها ودراستها بعد تمهيد عرفت فيه بابن هانئ.

وقد كان منهجي على النحو الآتي :

جمعت المسائل التي خالفه فيها مضعفا قوله أو معترضا عليه ، ووضعت عنوانا لكل مسألة، وجعلت هذا العنوان هو رأي ابن هانئ ،فالذي يقرأ العنوان يطلع على فكر ابن هانئ النحوي ، وذكرت رأي ابن مالك ثم اعتراض ابن هانئ له وناقشت المسألة ودرستها من خلال تتبع آراء العلماء حولها ،ثم ذكرت ما بدا لي من رأي نهاية كل مسألة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة .

تحدثت في التمهيد عن ابن هانئ.

والمبحث الأول بعنوان :"مخالفته ابن مالك في المسائل النحوية.

والمبحث الثاني: معارضته ألفاظ الألفية.

والمبحث الثالث بعنوان :" الأسس التي بنى عليها مخالفته ".

ثم ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها ،وذيلت البحث بفهرس للمراجع.

والله أسأل أن يكتب لهذا البحث القبول ،وأن يرزقنا السداد والرشاد ،وهو حسبنا ونعم الوكيل.

التمهيد

ابن هانئ اللخمي

هو إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن عبدالله بن هانئ اللخمي[١] الغرناطي المالكي سري الدين أبو الوليد بن بدر الدين ،ولد سنة ٧٠٨هـ بغرناطة ،وأخذ عن جماعة من أهل بلده منهم أبو القاسم بن جزي وأخذ القراءات عن القيجاطي[٢]، وقدم القاهرة وذاكر أبا حيان ثم قدم الشام وأقام بحماة واشتهر بالمهارة في العربية وكان يحفظ الموطأ عن ظهر قلب ،ثم ولي القضاء بحماة ،وهو أول مالكي ولي القضاء بها ،ثم ولي قضاء الشام سنة ٦٧٠ ،ثم أعيد إلى حماة ثم دخل مصر وأقام بها .

روى عنه فضلاء حماة كالكمال خطيب المنصورية وعلاء الدين بن القضامي وناصر الدين البارزي ،وحدث عنه أبو المعالي بن عشائر.[٣]

من مؤلفاته : كتاب الهمة وكتاب العلل وشرح كتاب التلقين لأبي البقاء العكبري وشرح التسهيل.[٤]

قال ابن الجزري:" كانت به لكنة في لسانه ،لا يعرف كلامه إلا من أكثر ملازمته ، بلغني أن ذلك من ضربة وقعت في رأسه في الجهاد ،وكنت أتردد إليه وأسمع من فوائده، وأنشدني من حفظه قصيدة القيجاطي ."[٥]

---

(١) تنظر ترجمته: الدرر الكامنة ٣٨٠/١،والسلوك لمعرفة الملوك ٣٣٧/٤،وغاية النهاية ١٥٢/١،ومعجم المؤلفين ٣٧٩/١.

(٢) غاية النهاية ١٥٢/١.

(٣) الدرر الكامنة ٣٨٠/١.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ٣٧٩/١.

(٥) ينظر: غاية النهاية ١٥٢/١.

بالغ ابن كثير في الثناء عليه ،قال: "وكان كثير العبادة وفي لسانه لثغة في حروف متعددة ولم يكن فيه مانع إلا أنه استناب ولده ،وكان سيئ السيرة جدا .

وصفه المؤرخون بقوة الاطلاع والحفظ ،وهذ شاهد على عمقه الأدبي ،قال عنه ابن العراقي: "اشتغل بالعربية وغيرها وبرع وشغل بالعلم ودرس وأفتى وكان أستاذا في العربية والنحو والتصريف وأشعار العرب بارعا في ذلك ،وكان كثير العبادة والصلاة حسن الاعتقاد على طريقة السلف".(١)

وشهدوا له بالعلم والفضل ،فقد وصفه ابن إياس الحنفي بأنه كان علامة في مذهبه.(٢)

كما أثنى عليه الذهبي بقوله:" وكان محفوظه من القصائد والشواهد كثيرا جدا مع استحضار غالب سيرة ابن هشام بحيث لم يكن للمالكية في الشام مثله ."(٣)

توفي بالقاهرة في ربيع الآخر سنة ٧٧١هـ،ودفن بالقرافة رحمه الله.(٤)

---

(١) ينظر: الذيل على العبر ٢/٢٩١،٢٩٢.

(٢) بدائع الزهور ١/٩٨.

(٣) الذيل التام على دول الإسلام ١/٢٤٤.

(٤) ينظر :السلوك لمعرفة الملوك ٤/٣٣٧،والذيل على العبر ٢/٢٩٢.

المبحث الأول: مخالفته ابن مالك في المسائل النحوية

المسألة الأولى : "كَلّا" حرف وليست اسما

في قول ابن مالك[١]:

وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

قال ابن هانئ:" ما اقتضى من الألفاظ أمرا ،وليس يقبل النون المذكورة فإنه ليس بفعل أمر ،إنما هو اسم يدل على الأمر كـ"صه" و"مه" وما أشبه ذلك .

والدليل على اسميته التنوين، فصار الاعتبار كالمصدر في قولك : "ضربًا زيدا" اسم دال على الأمر ،فإن كان اللفظ يدل على الأمر ،ولا يقبل النون المذكورة ولا سمع فيه التنوين كان حرفا ،ولهذا يحكم بحرفية "كلا" ،وإن كان معناها "ازدجر "أو "ارتدع" لعدم سماع تنوينها ،فعلى هذا يرد على المصنف "كلا" ويلزمه أن يكون اسما ؛لأنه مقتض للأمر وليس قابلا للنون المتقدمة ،وهو حرف باتفاق من النحويين[٢].

الدراسة:

إذا دلت الكلمة على معنى فعل الأمر ،ولم تصلح لنون التوكيد فهي اسم نحو صه وحيهل ،فهذان اسمان ؛لأنهما يدلان على الأمر ولا تدخلهما نون التوكيد ، لا تقول صهن ولا حيهلن [٣].

---

(١) الألفية ص١٠.

(٢) الشرح ص ٣٩.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص ١١،وحاشية الخضري ١/٤٠.

وجعل ابن هانئ الحرف "كلا" محل اعتراض لابن مالك ؛لأنها رادفت الفعل ولم تصلح لعلاماته فهي على ذلك اسم لانتفاء الفعلية لعدم قبولها علامات الفعل .

فهي تقتضى أمرا ، ولا تقبل النون ، فليست بفعل أمر ،إنما هي اسم على كلام ابن مالك .

و "كَلّا" حرف جواب يفيد النفي مع الردع والزجر، بينما تفيد "لا" النفي دون ردع وزجر، لذا استعمل الله سبحانه وتعالى "كلا" كثيرا في معرض تهديده للكفار، نحو: قال تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ ﴿٥٣﴾﴾ (١) .

وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾ (٢)، وقوله تعالى : ﴿كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾﴾(٣).

وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها.(٤)

وقد ذهب ثعلب (٥)إلى أن "كَلّا "مركبة من كاف التشبيه ولا النافية ، قال: "وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة .

---

(١) المدثر:٥٤.
(٢) النبأ:٤ ، ٥ .
(٣) الهمزة:٤.
(٤) مغني اللبيب ٢١٢/١.
(٥) السابق ٢١٢/١.

وذهب الكسائي ومكي[١] إلى أنها تكون بمعنى "حقا"، وعلى مذهبهما تكون اسما لأنها بمعنى المصدر، والتقدير: أحق ذلك حقا، فهي كمرادفها ؛ ولأنها نونت في قراءة أبي نهيك[٢]في قوله تعالى:﴿ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ ﴾ [٣]، واختاره الرضي، قال[٤] :" وإذا كانت بمعنى حقا جاز أن يقال إنها اسم ،بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها ؛لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده".

ورده ابن هشام، قال:" وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾ [٥] ؛لأن أن لا تكسر بعد حقا ولا بعدما كان بمعناها. [٦]

ومذهب النضر بن شميل أنها بمعنى "إي"، فتكون حرف تصديق ، وتستعمل مع القسم، وخرّج عليه قوله تعالى :﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ۝٣٢ ﴾ [٧]، فقال معناه: إي والقمر .[٨]

وقد ركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة في التسهيل، فجعلها مذهبا واحدا ، قال :"حرف ردع وزجر ،وقد تؤول بحقا وتساوي إي معنى واستعمالا".[٩]

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٥٠٠.
(٢) ينظر: المحتسب ٢/٤٥،والبحر المحيط ٦/٢٠٢.
(٣) مريم :٨٢.
(٤) شرح الكافية ٤/٤٧٩.
(٥) المطففين:١٨.
(٦) ينظر :مغني اللبيب ١/٢١٣.
(٧) المدثر:٣٢.
(٨) ينظر :همع الهوامع ٢/٥٠٠،والجنى الداني ص٥٧٧.
(٩) تسهيل الفوائد ص٢٤٥ ،وينظر: الجنى الداني ص ٥٧٧ وينظر: رصف المباني ص ٢١٢ ومصابيح المغاني ص٣٦٥.

ولهذا حكم النحاة بحرفيتها إذا كانت بمعنى حقا أيضا لما فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ"إن "،فلم يخرجها ذلك عن الحرفية.(١)

وقول ابن مالك قبل البيت المذكور(٢):

وسِمْ.....بِالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ إِنْ أمْرٌ فُهِمْ

يفهم منه أنه إذا تخلف الوصفان أو أحدهما فليس بفعل أمر، وكونه ليس بفعل أمر لا يستلزم كونه اسما لتردده بين أن يكون اسما وبين أن يكون حرفا.(٣)

إلا أن قوله في البيت المذكور يرد عليه ما ذكره ابن هانئ من لفظة "كَلّا"، ويلزمه أن تكون اسما.

والقول باسميتها فيه نظر ؛لأن اشتراك الاسم بين الاسمية والحرفية قليل ، ومخالف للأصل ،ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، ويخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ،ثم إنه وصل بنية الوقف".(٤)

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤/٤٧٩

(٢) الألفية ص ١٠.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١/٦٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/٢١٣،وهمع الهوامع ٢/٥٠٠.

المسألة الثانية

"هنا وهناك وهنالك" تأتي للظرفية المكانية خاصة

ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنه يشار بهناك وهنالك وهنا إلى الزمان[١] واستدل بأبيات من الشعر ،فرد ابن هاني[٢] عليه بأن جميع ما استشهد به للزمان محتمل للمكان."

الدراسة:

يشار إلى المكان بـ"هنا وهناك وهنالك وثَم" ، ف "هنا" لازمة الظرفية ، فلا تقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ، وقد يجر ببعض حروف الجر نحو "من" و"إلى" ، قال الشاعر[٣]:

قَدْ أقْبَلت مِنْ أَمْكِنَة مِنْ هَهُنا وَمِنْ هنه

وتكون للقريب والمتوسط والبعيد، و "ثَمّ" ظرف مكان يشار به للبعيد منه ،وتلتزم ظرفيته ،وتجر بـ"من" و"إلى"، فنقول :"من ثم، وإلى ثم"

وذهب ابن مالك إلى أنه يشار بها إلى الزمان ،قال :" وقد يشار بهناك وهنالك وهنا إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بهناك قول الشاعر[٤]:

وإذَا الأمورُ تَعَاظمتْ وَتَشَابهتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أين المفزعُ

---

(١) شرح التسهيل١/٢٥١.

(٢) الشرح ص ١٢٩.

(٣) من مجزوء الرجز ،لم أقف على قائله، ينظر: رصف المباني ص ١٦٣،وهمع الهوامع ٢٥٤/١،و لسان العرب ٤ /٤٢٩٣"ما"

(٤) من الكامل للأفوه الأودي في ديوانه ص٩١،ينظر:تمهيد القواعد ٨١٥/٢،والهمع ١/ ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٣٨٤/١.

ومن الإشارة بـــ"هنالك" قوله تعالى:" ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾ ﴾[١]،ومنه قول الشاعر[٢]:

إِذَا هي قَامَتْ حَاسِرا مُشْمَعِلّةً نَخِيبَ الفــؤادِ رأسُها ما يقنعُ
وَقُمتُ إليه باللجامِ ميســـــرًا هنالك يَجزِيني الذي كنتُ أَصْنَعُ

ومن الإشارة إلى الزمان بـــ"هنّا" قول الشاعر[٣]:

حَنّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنّا حَنّتِ وَبَدَا الذِي كَانَتْ نَوَارِ أَجَنّتِ

فهنا إشارة إلى وقت وهو منصوب على الظرفية."[٤]

وهو في هذا متابع لابن الحاجب[٥] ،والرضي[٦].

وقد تبعه ابنه ، وناظر الجيش.[٧]

فاعترض له ابن هانئ وذهب إلى أنها إشارة إلى المكان خاصة ،قال:" وجميع ما استشهد به للزمان محتمل للمكان ، ومما استشهد به للزمان قوله تبارك وتعالى ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾ "[٨]

---

(١) الأحزاب:١١.

(٢) من الطويل للأعرج المعني، ينظر: ديوان الحماسة ص٦٦،وشرح التسهيل١/٣٥١.

(٣) من الكامل لشيب بن جعيل ،ينظر: شرح المفصـــل ١٧٩/٢،وتـــذكرة النحـــاة ص ٧٣٤؛ والجني الداني ص ٤٨٩.

(٤) شرح التسهيل ٢٥١/١.

(٥) ينظر: الكافية ص٣٤..

(٦) ينظر: شرح الكافية ٤٨٤/٢.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٥٣، والمساعد ١٩٣/١وتمهيـــد القواعـــد٨١٥/٢ ، وهمـــع الهوامع ٢٥٤/١.

(٨) يونس:٣٠.

والمكان فيه محتمل، واستشهد له أيضا بقول الشاعر(١):

ألمْ يَبلغْكُموا يـــــوم النّسَارِ وَوقعُ السُمْرِ في اليلبِ المدَارِ
هُنالك صَدَّ أهلَ العجزِ عجزٌ عــن الشِّيمِ الحَمِيدةِ والفَخَارِ

والمكان محتمل وقد استشهد لزمان "ثم" بقوله(٢):

ويومَ بُزَاخَةَ أنتمْ خَزَايا وكان الفضلُ فيه لآل قَيْلَهْ
فَثَمَّ لبستُمُ للقــومِ ثوبًا يجــرُّ عليكمُ للفَضْلِ ذَيْلَهْ

والمكان محتمل(٣)

وقد سبقه في اعتراضه أبو حيان ؛إذ قال:" لا حجة في ذلــك ؛لأنــه يحتمل أن يشار بهما إلى المكان ؛لأن الزمان يدل على المكان ،فكأنــه قــال :في ذلك المكان الذي كان حاكم الكفار في زمانه من فوقكم ومن أسفل منكم ابتلي المؤمنون ،وكذلك تأويل الأبيات التي بعد الآية.(٤)

وابن هانئ غير مصيب في رده هذا ؛لأن الأصل أنها للمكــان ،وقــد تكون للزمان بحسب المشار إليه كما نص على ذلك النحاة.

قال الفارسي :"ويجوز أن يكون "هنا" ظرف استعمل في الزمــان كمــا استعمل في المكان.(٥)

وقال ابن الشجري:" وأما هنا فيشار به إلى مكان قريب ،فإن ألحقتــه الكاف أشرت به إلى ما بين القريب والبعيد ،فإن زدت اللام مــع الكــاف دل

(١) من الوافر ،لم أقف على قائله ،ينظر: الشرح ص١٢٩
(٢) من الوافر ،لم أقف على قائله ،ينظر: الشرح ص١٢٩
(٣) الشرح ص ٢٧٣.
(٤) التذييل والتكميل ٣/٢١٠.
(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات ص٣١١.

هنالك على المكان المتراخي ،وقد استعمل للزمان في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ ،وقال أيضا في قول الشاعر[١] :

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

و"هناك" في البيت ظرف زمان ،وإنما وضع ليشار بـه إلـى المكـان واتسع فيه ،ومثله في التنزيل قوله تعالى :" ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ ".[٢]

وقال البغدادي: "على أن "هنا" في الأصل للمكان استعير للزمان"[٣]

و ابن مالك تردد في هذه المسألة ؛إذ ظاهر كلامه في الألفية يـوحي بأنه يراها للمكان ،قال:

وَبِهُنَا أَوْ هاهُنَا أَشِرْ إِلى دَانى الْمكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا[٤]

(١) من المتقارب لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ينظر: الإنصاف١/ ٢٠٧ شرح المفصل: ٨/ ٧٥ ، و مغني اللبيب١/ ٤٠.

(٢) الكهف:٤٤

(٣) خزانة الأدب ١٩٥/٤.

(٤) الألفية ص ١٤

المسألة الثالثة

نون "اللذان واللتان" لا تشدد

في قول ابن مالك[١]

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتي ... وَالْيَـــــا إذَا مَاثُنِّيا لا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِــيهِ أَوْلِـــــهِ الْعَـــلاَمَهْ ... والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَــهْ
وَالنُّــونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شـــدِّدَا ... أَيْضاً وَتَعْــوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

قال ابن هانئ[٢]: "كان القياس أن يقال في تثنية الذي والتي "اللــذيان" رفعا و"اللذين" نصبا وجرا ، فحذفت الياء في اللفظين، أعني في الذي والتي ،وأولى ما تليه الياء وهو الذال في الذي والتاء في التي علامة التثنية ،وهي الألف رفعا والياء نصبا وجرا ؛لكن ذلك يمنع كون ذلك تثنية خلافا للمصنف ومن قال بقوله.

الدراسة:

إذا أريد تثنية الذي والتي قيل "اللذان" في الأول رفعا و"اللذين" نصــبا وجرا و"اللتان" للثاني رفعا و"اللتين" نصبا وجرا.

وجمهور النحويين[٣] على أن هذا ليس بتثنية حقيقية ،وإنما هي صيغ موضوعة للمثنى ،لما تقرر من أن فراق الشكل مؤذن بفراق الجنس .

وتشديد النون مسموع في الرفع ،وأما في حالة النصب والجــر فــإن البصريين يمنعون من التشديد ؛لأنه على خلاف القياس ،فلا يتعــدى محلــه الواقع به.

---

(١) الألفية ص١٤

(٢) الشرح ص ١٣٢.

(٣) ينظر: الشرح ص ١٣٢،والمقاصد الشافية١/٤٣١والتصريح ١/١٥١.

والكوفيون يجوزون ذلك ،وتبعهم ابن مالك ،فذكر أن التشديد قصد به التعويض مما حذف من الاسم المفرد في التثنية ؛لأن القياس كان يقتضي أن لا يحذف منه شيء ،فكان يقال :اللذيان كما قالوا الشجيان ،لكنهم حذفوا الياء في التثنية ،فناسب أن يعوضوا من ذلك المحذوف التشديد في النون.(١)

يريد ابن مالك أن العرب قصدت بهذا التشديد أن تعوض من الحرف المحذوف في التثنية ،فإن الياء تحذف وجوبا من الذي والتي وكذلك الألف من "هذان وهاتان "،فأرادوا أن يجعلوا التشديد في ذلك كالعوض مما حذفوا جبرا له والعوض يقوم مقام المعوض منه حتى كأنه موجود.(٢)

فرد ابن هانئ قوله بأن الأصل في نون التثنية التخفيف ،والتشديد فيها ممتنع ،فلا تشددها في نحو : رجلان والزيدان .

وما ذكره ابن مالك في الألفية من أن " اللذان واللتان " تثنية "الذي والتي" مخالف لقوله في شرح التسهيل :"إن العرب استغنت بتثنية "اللذ" دون الياء و"اللت" كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء ،فإن العرب لم تثنهما.(٣)

وابن مالك في هذه الدعوى كالمتناقض مع زعمه في تشديد نونيهما أن ذلك تعويض من المحذوف، وكيف يصح التعويض (من المحذوف) ولا محذوف يعوض منه، فإن قيل: هو- إن ادعى الاستغناء- قد زعم أن لغة "اللذ" بلا ياء مخففة من الذي بالحذف، وإذا كان كذلك صار الأمر إلى أن" اللذان" تثنية "الذي" بعد الحذف تخفيفا، فالتعويض من المحذوف صحيح، قيل: فإذا لا معنى لادعاء الاستغناء، بل صار الأمر إلى ما قاله هنا من أن

---

(١) ينظر :التذييل والتكميل ٣/٢٦،وتوضيح المقاصد ١/٤٢٠.

(٢) المقاصد الشافية١/٤٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٠،١٩١..

"اللذان" تثنية الذي، وحذفت الياء في التثنية، مع أن دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة، بل هي لغات مختلفة، وعلى ذلك أتى بها النحويون فيقولون: في الذي أربع لغات، وفي التي ثلاث لغات أو أربع(١)

إلا أن ما ذكره ابن مالك من جواز تشديد النون له ما يعضده من السماع؛ فقد قرأ ابن كثير(٢) ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾(٣) في الرفع وفي غيره قراءته أيضا: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾(٤)، وفي اسم الإشارة قرأ بالتشديد أيضا في قوله تعالى ﴿إِنۡ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾(٥)،و﴿ ۞ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾.(٦)

<u>وقد ذكر السيرافي تعليلين آخرين للتشديد:</u>

أحدهما: أنه جيء به للتفرقة بين ما كانت النون فيه عوضا من الحركة والتنوين وبين ما كانت فيه عوضا من الحرف ،فالأول نحو: الرجلين والغلامين ،فإن النون لحقتهما كأنها عوض مما منعت من الحركة والتنوين، والثاني كاللذين وهذين ،وهذا يقتضي أن مجرد النون في "هذان واللذان" هو العوض.

والثاني: أن التشديد للفرق بين المبهم وغيره من حيث كان المبهم لا تصح إضافته بخلاف غيره.(٧)

---

(١) المقاصد الشافية١/٤٢٨.
(٢) البحر المحيط٣/٢٠٧.
(٣) النساء:١٦.
(٤) فصلت:٢٩.
(٥) طه:٦٣.
(٦) الحج:١٩.
(٧) المقاصد الشافية ١/٤٣٤.

المسألة الرابعة

حذف العائد المتصل المنصوب بصفة قليل

في قول ابن مالك[١]:

وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِـــي ----------

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

اعترض له ابن هانئ بقوله[٢]:" وأما حذفه منصوبا بالوصف فليس بالكثير، فعلى هذا يتخلف أحد النوعين عن الحكم ،ومثاله قولك :الضارب زيد مستحق للضرب، ومنه قوله[٣]:

ألقاتلُ المُرْتَضِي عَمْرو أخُو سَفَه والبَغْيُ مَرتعُه سَقم لمَنْ رَتَعَهُ

الدراسة:

لا بد لكل موصول من صلة، فإن كان اسميًّا وجب أن تشتمل صلته على رابط؛ هو: الضمير، أو ما يقوم مقامه.

وهذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعًا؛ مثل "هو" في نحو: خير الأصدقاء مَنْ هو عَوْنٌ في الشدائد ... أو منصوبًا، مثل "ها" في نحو: ما أعجبَ الآثار التي تركها قدماؤنا، أو مجرورًا؛ مثل: "هم" في نحو: أصغيتُ إلى الناصحين الذين أصغيتَ إليهم.[٤]

والرابط في كل هذه الصور –وأشباهها– يجوز ذكره في الصلة كما يجوز حذفه، بعد تحقق شرط عام، هو: وضوح المعنى بدونه، وأمن

---

(١) الألفية ص١٥.

(٢) الشرح ص١٤٤.

(٣) من البسيط لم أقف على قائله، ينظر: الشرح ص١٤٤.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٦٩٢/٢،والنحوالوافي٣٩٤/١

اللبس "ومن أهمّ مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقي بعد حذفه صالحًا صلة".(١)

غير أن هناك شروطًا خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير يجب تحققها قبل حذفه ،وحديثنا هنا عن الضمير المنصوب.

فيجوز حذف الضمير العائد على الصلة وإثباته إذا كان متصلا منصوبا بفعل نحو جاءني الذي ضربته، فيجوز حذف هذ الهاء ، فتقول :جاءني الذي ضربت (٢)، ومنه قوله تعالى : ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾(٣)، التقدير: بعثه ، وقوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا ﴾(٤)، وقوله تعالى :" ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾(٥) ومنه قول الشاعر(٦):

كأَنَّكَ لم تُسْبَقْ مِن الدَّهْرِ ليلةً إذا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الذي كنتَ تَطْلُبُ

وقول الأخر(٧):

وَحاجَةٍ دُونَ أُخرَى قَدْ سَنَحْتُ بهَا جَعَلْتُها لِلّتي أخْفَيْتُ عُنْوَانا

---

(١) ينظر: النحو الوافي١/٣٩٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٠٤،نتائج التحصيل ٢/٧٥١،والمساعد ١/١٥١،والمقاصد الشافية١/٥٣٠،والتذييل والتكميل ٣/٧٣.

(٣) الفرقان:٤١.

(٤) البقرة:٤١.

(٥) البقرة:٧٧.

(٦) من الطويل لعمرو بن أسد الفقعسي، ينظر :شرح التسهيل ١/٢٠٤،وتمهيد القواعد ٢/٦٩٣.

(٧) من البسيط لسوار بن مضرب ،ينظر :الحماسة البصرية ٢/٧٣،و شرح التسهيل ١/٢٠٤،وتاج العروس "سنح"٦/٤٨٨

وقول الأخر[١]:

وَمَا جَمَعت أبْنَاء تَيم بنِ مرةَ ليومِ نزالِ قدْ أتَاكَ ابن حَنْظَل

ومما جاء فيه الحذف والإثبات قوله تعالى:" ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [٢] و ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣]، وقرئ "ما تشتهي" و" ما عملت ".

ويجوز حذفه إذا كان متصلا منصوبا بوصف نحو :الذي معطيكه زيد درهم ،فالهاء منصوبة بمعطيك ،وهي عائدة على الذي ،فيجوز حذفها ،فتقول :الذي معطيك زيد درهم ،ومنه قول الشاعر[٤]:

مَا اللهُ مُوْلِيْكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

وقول الأخر[٥]:

وليس مِنَ الراجي يَخيبُ بماجدٍ إذا عجْزُه لمْ يستبنْ بدليلِ

وقد سوى ابن مالك في جواز الحذف في الضمير المنصوب بالفعل والوصف كما في بيت الألفية السابق ،وقال أيضا[٦]:" واشترط في المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازا من نصبه بغيرهما ،نحو: رأيت الذي كأنه أسد ،فإن حذفه لا يجوز ،ومثال الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى :

---

(١) من الطويل ،لم أقف على قائله، ينظر: الشرح ص١٤٤.

(٢) الزخرف:٧١

(٣) يس:٣٥.

(٤) من البسيط ،لم ينسب إلى قائله ينظر: أوضح المسالك ١٦٩/١،و التصريح ١/ ١٧٤، والهمع ١/ ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٤١٣/١

(٥) من الطويل، ينظر: شرح التسهيل ٢٠٤/١،وشفاء العليل ٢٩٥/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٤/١.

﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا ﴾[١]...ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله:

مَا اللهُ مُوْلِيْكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

وخالفه ابن هانئ ففرق بين المنصوب بالفعل والمنصوب بالوصف ،فذكر أن حذفه منصوبا بالوصف ليس بالكثير.

وابن هانئ محق في قوله ،فالمنقول عن النحاة أن الحذف مع الصفة قبيح قليل ،قال المازني[٢] :لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج[٣]: أجازوه على قبح ،وقال المبرد [٤]:" لا اختلاف في أن حذف الهاء من صلة الألف واللام رديء جدا بخلاف الذي ،فأما إذا طالت الصلة فيسهل الحذف كقولك إذا أخبرت عن من قولك :أعلم الله زيدا عمرا قائما المعلمه الله عمرا قائما زيد ،فيجوز هنا المعلم الله".

فإطلاق ابن مالك القول في جواز حذف الضمير المنصوب بالصفة – حيث قرنه بما انتصب بالفعل ،فاقتضى أن الجواز سواء أو قريب من ذلك – غير مقبول .

ويمكن أن يلتمس لابن مالك أنه لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل وفرعية الوصف مع إيحائه بذلك بتقديم الفعل على الوصف ،كما أنه لم يمثل للمنصوب بالوصف كما مثل للمنصوب بالفعل بقوله :"من نرجو نهب"، والتقدير :من نرجوه.

---

(١) البقرة:٤١.

(٢) التصريح ١٧٥/١،وهمع الهوامع ٢٩٢/١.

(٣) الأصول٢٧١/٢.

(٤) المقتضب ١١٥/٣.

المسألة الخامسة

ال في "الآن" ليست زائدة

في قول ابن مالك(١):

وَقَدْ تُزَادُ لازِماً كَاللَّاتِ والآنَ والَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ

تعقب ابن هانئ قوله هذا بقوله:" وقد يعرض للجنسية العهد ،وذلك في خمسة أماكن:

أحدها :أن تكون قد تقدم على مصحوبها الوصف المقتضي للتخصيص مضافا كما في قوله (٢):

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّأمِ تضْرِبُنا بِحَاصبٍ كَنَدِيفِ القطنِ مَنْثُورِ

والثاني :أن تكون بعد إذا التي للمفاجأة كما إذا قلت :حرجت فإذا السبع.

والثالث: أن تكون بعد "أي" الواقعة في النداء ،كما إذا قلت :يا أيها الرجل.

والرابع: أن تكون بعد اسم الإشارة ،كما إذا قلت : مررت بهذا الرجل.

والخامس: أن تكون داخلة على حاضر وقت كالآن والساعة ،وما في معناهما ،فعلى هذا الحكم بالزيادة على الألف واللام في الآن كما ذهب إليه المصنف ليس متعينا ولا متفقا عليه."(٣)

---

(١) الألفية ص١٥.

(٢) من البسيط ،للفرزدق ،ينظر: ديوانه ص١٩٠،وخزانة الأدب ٢٣٨/١.

(٣) الشرح ص١٥٤

الدراسة:

الألف واللام تجيء زائدة وغير زائدة ،والزائد على نوعين أحدهما زائد على جهة اللزوم، والآخر زائد لا على جهة اللزوم[١] ،وقد مثل ابن مالك لما يزاد لزوما بـ "الآن "،وهو اسم للزمان الحاضر ،والألف واللام فيه زائدة ،وهو مذهب الأخفش [٢].

واستدل ابن جني على زيادتها وأنها ليست للتعريف بأنا اعتبرنا جميع ما لامه التعريف فوجدنا إسقاطها منه جائزا كالرجل والغلام ،ولم تقل العرب فيما بلغنا فعلته آن كما قالوا فعلته الآن ،فدل هذا على أنها ليست للتعريف ولا أيضا للمح الصفة ،فإن التي للمح الصفة يجوز إسقاطها ،فدل لزومها أيضا على أنها ليست للمح الصفة بل هي زائدة كما يزاد غيرها من الحروف، ثم يبقى النظر في تعريفها، وذلك على رأي الفارسي وابن جني بألف ولام تضمن الآن معناها كما بنيت أمس لتضمنها معناها وعلى رأي الزجاج بالإشارة.[٣]

وقد خالف في ذلك طائفة وجعلوها للتعريف ،فذهب ابن عصفور والأبذي إلى أنها ليست زائدة بل هي للحضور [٤] ،كما في قولك مررت بهذا الرجل ؛لأن قولك "الآن" بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة.

قال ابن عصفور[٥] :"لا تقع الحضورية إلا بعد اسم الإشارة نحو :جاءني هذا الرجل وأي في النداء نحو يا أيها الرجل وإذا الفجائية نحو :

---

(١) الشرح ص١٥١.

(٢) المقاصد ٧٦٠/١.

(٣) ينظر: المقاصد ٧٦٠/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢٦٠/١.

خرجت فإذا الأسد ،أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناهما، وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك.

ورده ابن هشام ،قال[١]:" وفيه نظر، لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك (لا تشتم الرجل) فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه."

واختار ابن مالك[٢] أنها زائدة، وهو مبني لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور.

وتبعه المرادي ،قال:" وأما "الآن"، فقيل تعريفه بلام مقدرة ضمن معناها ، ولذلك بني وقيل تعريفه بحضور مسماه كتعريف اسم الإشارة."[٣]

واعترضه ابن هانئ بأن من المواضع التي يعرض للجنسية العهد فتكون "ال" للتعريف فيه لفظ "الآن"، لأنها داخلة على حاضر وقت .

فهو يرى إنها معرفة لا زائدة ،وتكون فتحته حينئذ إعرابا ،ورجحه الخضري ، قال :"وهذا قول لا يمكن القدح فيه ،وهو الراجح عندي.[٤]

إلا أن اختيار ابن مالك هو الصحيح، فالداخلة على "الآن "زائدة، لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة ،ولأن اللام المعرفة تدخل على النكرات فتعرفها ، و" الآن" لم يسمع مجردا عنها.[٥]

---

(١) مغني اللبيب ٦١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢١٩/٢،والمساعد ٢٠٠/١.

(٣) الجنى الداني ص١٩٧.

(٤) حاشية الخضري ١٦١/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٣.

المسألة السادسة

جواز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها

في قول ابن مالك[١]:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجيء بها مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

قال ابن هانئ[٢]:" في هذا التشبيه نظر، فإن تقديم الخبر في "ما انفك" وباقي أخواتها فيما هو منفي بـ"ما" ليس متفقا على منع تقديمه ،فإن ابن كيسان ومن تبعه يجيز تقديمه ."

الدراسة:

الأفعال التي تتقدم عليها "ما" جميعها إلا "ما دام" ، وهي " مازال وما انفك وما فتئ وما برح" لا يجوز تقديم أخبارها عليها ،فلا تقول: قائما ما زال زيد ،ولا سائرا ما زال بكر ،ولا منطلقا ما ينفك أخوك ،ولا ما أشبه ذلك.

وكذلك إذا دخلت "ما" على سائر هذه الأفعال الحكم فيها واحد ،فلا يجوز أن تقول :قائما ما كان زيد ولا سائرا ما أصبح عمرو ولا عالما ما صار أخوك ولا ما كان نحو ذلك.

وإنما امتنع التقديم مع "ما" ؛لأن لها صدر الكلام كأدوات الاستفهام والشرط.

وأما غير "ما" من أدوات النفي ليس لها ذلك الحكم بل يجوز تقديم الأخبار عليها كلا ولن ولم ،فتقول : قائما لا يكون زيد ،وفاضلا لم يزل

---

(١) الألفية ص١٧.

(٢) الشرح ص ٢٠٤.

أخوك ،وعالما لن يصير زيد وكذلك سائرها ؛لأنك تقول :زيدا لن أضرب ،وعمرا لم أكرم ،وأما زيدا فلن أضرب.(١)

هذا مذهب البصريين والفراء(٢) ،ومما استدل به لذلك قول الشاعر(٣):

ورَجِّ الفَتى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ عَلى الشر خَيْرًا لا يَزالُ يَزِيدُ

ووجه الدلالة من هذا أن "خيرا" منصوب بـ"يزيد" ،و"يزيد" خبر ليزال ، وتقدم المعمول مؤذن بتقدم العامل ،فكما جاز تقديم "خيرا" جاز تقديم "يزيد" وهو خبر زال.

وذهب الكوفيون(٤) إلى جواز تقديم الخبر مطلقا سواء أنفي بما أم بغيره ،فتقول: قائما ما زال زيد ،وهذا المذهب نقل عن ابن كيسان(٥)، وروي عن الكسائي والأخفش(٦).

واحتج ابن كيسان(٧)على ذلك بأن هذه الأفعال وإن كانت منفية في اللفظ فإنها موجبة في المعنى ،ألا ترى أن معنى "مازال زيد عالما" ثبوت العلم له لا نفيه عنه ،فجرت مجرى كان ،ويدل على مراعاة هذا المعنى لها كونهم لم يدخلوا إلا على خبرها كما لا تدخل على خبر كان الثبوتية .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١٦١/٢.

(٢) الإنصاف ١٥٥/١.

(٣) من الطويل للمعلوط بن بدل القريعي، ينظر: الكتاب ٢٢٢/٤، وشرح المفصل ١٣٠/٨،ومغني اللبيب ٣٤/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٤،والتذييل والتكميل ١٧٥/٤،وارتشاف الضرب ١١٧٠/٢

(٥) شرح المفصل ١١٣/٧،والمساعد ٢٦١/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ١٥٥/١،والإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢.والارتشاف ١١٧١/٢.

(٧) التذييل والتكميل ١٧٥/٤.

ورد هذا المذهب بأن المراعى في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى ،ألا ترى أنهم لا يجيزون في "ما ضربت غير زيد" تقديم غير وإن كان المعنى على الإيجاب رعيا للفظ ما فكذلك هنا[١].

فالمسألة إذا فيها خلاف بين النحاة وتفصيل ،فلم يجمعوا على قول واحد فيها ، مما جعل ابن هانئ يعترض لابن مالك بأن تعميمه منع تقديم خبر المقرون بما النافية فيه نظر.

والحق أن قول ابن مالك "كذاك" وإن كان يوهم أنه مجمع عليه لتشبيهه بالمجمع عليه فإنه إنما أراد أن هذا مثل ذلك في المنع لا في كونه مجمعا عليه.[٢]

قال الشاطبي:" ويمكن أن يقال إن ابن مالك لم يتعرض للتنبيه على المسألة ،وإنما قصد التنبيه على فرق ما بين "ما" وبين غيرها من أدوات النفي ،وتبقى هذه المسألة مسكوتا في نظمه كما سكت عنها في التسهيل وشرحه."[٣]

---

(١) السابق ٤/١٧٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١١٧٠،وتوضيح المقاصد ١/٤٩٦.

(٣) المقاصد الشافية ٢/١٦٥.

المسألة السابعة

جواز تقديم خبر ليس عليها

ذهب ابن مالك إلى منع تقديم خبر "ليس" عليها ،فلا يجوز عنده أن تقول: قائما ليس زيد.

قال في الألفية[١]:

وَمَنْعُ سَبْق خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وقال في التسهيل:" واختلف في تقديم خبر "ليس" عليها ،فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري ،ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني ،وبه أقول ؛لأن "ليس" فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس، وفعل التعجب مع أن "ليس" شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو "ما". "[٢]

فخالفه ابن هانئ بقوله:" في تقديم الخبر على "ليس" خلاف والصحيح الجواز ،وهو مذهب سيبويه ،خلاف اختيار المصنف ".[٣]

الدراسة:

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها نحو :قائما ليس زيد، وأخاك ليس بكر ،فأجاز البصريون والفراء والأخفش[٤] تقديم خبر ليس

---

(١) الألفية ص١٧

(٢) شرح التسهيل ٣٥١/١.

(٣) الشرح ص٢٠٥

(٤) ينظر: الإنصاف ١٦١/١،والتذييل والتكميل ١٧٩/٤،والهمع ٣٧٣/١، والتصريح ٢٤٥/١

عليها ،ومنعه الكوفيون[١] ونسب إلى المبرد[٢] وتبعهم ابن السراج[٣] وأبو البركات الأنباري[٤].

وقد دلل المجوزون بجواز ذلك في "كان"، فما المانع من أن يتقدم خبر ليس عليها قياسا .[٥]

وقد قدم معمول الخبر عليها في قوله تعالى :" ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [٦]، وتقدم معمول الخبر على الفعل يؤذن بجواز تقدم الفعل نفسه؛ لأنه لو لم يكن جائزا أن يتقدم "مصروفا "ما جاز أن يتقدم معموله، فلا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.[٧]

كما قدم معمول الخبر عليها في قول الشاعر[٨]:

فَيَأْبَى فِيمَا يَزْدَادُ إلا لَجَاجَةً وكنتُ أَبِيًّا في الخنا، لستُ أُقْدِمُ

فظاهر هذا البيت أن قوله: "في الخنا" متعلق بقوله "أقدم"، و"أقدم" خبر "ليس".[٩] وحجة من منع إن كان مذهبه فيها أنها حرف فمعمول الحرف لم يتقدم على الحرف في موضع من المواضع، وإن كان مذهبه فيها أنها فعل

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ص٢٨٠، والإنصاف ١٦٢/١، وشرح المفصل ١١٤/٧.

(٢) ينظر: الخصائص ١٨٨/١،وشرح المفصل ١١٤/٧.

(٣) الأصول ٨٩/١.

(٤) الإنصاف١٦١/١،١٦٢.

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات ص٢٨٠.

(٦) هود:٨.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٨) من الطويل ،ينظر :التذييل والتكميل ١٨٠/٤،والبحر المحيط ٢٠٦/٥،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٦٤/٨.

(٩) التذييل والتكميل ١٨٠/٤.

فالفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، دليل ذلك فعل التعجب وعسى ونعم وبئس، مع أن "ليس" شبيهة في المعنى بحرف لا يُشبه الفعل، وهو "ما"، بخلاف "عسى" فإنها شبيهة بحرف يشبه الفعل، وهو "لعل"، وكان مقتضى شبه "ليس" بـ "ما"، و"عسى" بـ "لعل" امتناع توسيط خبريهما كما امتنع توسيط خبر "ما" و "لعل" .(١)

وقد أبطل المانعون أدلة المجيزين بأنه لا يجوز أن تقاس "ليس" على "ما "في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن "ليس" تخالف "ما"، بدليل أنه يجوز تقديم خبر "ليس" على اسمها نحو "ليس قائمًا زيد" ولا يجوز تقديم خبر "ما "على اسمها؛ فلا يقال: "ما قائمًا زيد" ،وإذا جاز أن تخالف ليس "ما" في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها، وتلحق بأخواتها.(٢)

فرد ابن هانئ عليهم بأن عدم التصرف لم يعترف به إخراج إلى الإنشاء ،فكان عدم التصرف غير معتبر ،وكذلك اتصلت بها الضمائر في "ليست" و"لست" وما أشبه ذلك ،وأيضا فإن التخفيف قام فيها مقام التصرف، والتخفيف هو ضرب من التصرف ؛لأن كل واحد منهما يقطع به إخراج اللفظ عن أصله.(٣)

واختار ابن هانئ القول بجواز تقديم خبر "ليس" عليها متابعا في ذلك جمهور البصريين والأخفش والفراء.(٤)

---

(١) التذييل والتكميل ١٨٠/٤.

(٢) ينظر :الإنصاف ١٦٠/١.

(٣) الشرح ص ٢٠٥.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص١٤٠،والمسائل الحلبيات ص٢٨٠،وشرح المفصل ١١٤/٧، والتصريح ٢٤٥/١.

والصواب قول ابن مالك في منع تقديم خبر ليس عليها ؛لأنها قاصرة عن التصرف في نفسها ،فوجب أن تكون قاصرة عن التصرف في معمولها ؛لأن تصرف المعمول بتصرف العامل .

قال السهيلي:" قائما لست وقياما لسنا وخارجين لسنا ،ما أظن العرب فاهت بمثله قط."[١] ،وأيضًا فإن الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما نحو: إن اليوم زيدًا مسافر.

(١) ينظر: نتائج التحصيل ١١٩٠/٣،والتذييل والتكميل ١٨٢/٤.

المسألة الثامنة

اقتران "أوشك "بـــ"أن" وتجريدها منها سواء في قول ابن مالك في الألفية[١]:

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا ----------

خالفه ابن هانئ بقوله:" وحكم المصنف على تجريد المضارع مـــن أن مع أوشك بالقلة وهو خلاف المختار.[٢]

الدراسة:

أوشك من أفعال المقاربة التي تدل على قرب وقوع الفعل ،وقد نـــص ابن مالك والنحاة على أنها جرت في اقتران خبرها بـــأن مجـــرى "عســـى" ،فاستعمل خبرها على المذهبين الاقتران غالبا والتجرد قليلا ،فيقال :أوشـــك زيد يفعل ، والوجه : أوشك زيد أن يفعل.

قال ابن مالك :""يوشك" مضارع "أوشك" ،وهو أحـــد أفعـــال المقاربـــة ،ويقتضي اسما مرفوعا وخبرا منصوب المحل لا يكون إلا فعـــلا مضـــارعا مقرونا بأن...ولا أعلم تجرده من "أن" إلا في قول الشاعر:

يوشك من فر من منيته

وفيما خرّج أبو داود والترمذي وابن ماجة والدارمي عن المقدام بـــن معدي كرب الكندي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" يوشك الرجل متكئا على أريكته أن يحدث بحديث من حديثي...".[٣]

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١٩.

(٢) الشرح ص٢٣٦.

(٣) شواهد التوضيح ص٢٠٢.

وهو متابع للنحويين قبله.

قال سيبويه:" وتقول :يوشك أن تجيء ،وقد يجوز :يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء .[١]

وقال المبرد :" يوشك فلان أن يفعل كذا وكذا ،أي يقارب ذلك ،ويوشك يفعل كذا بطرح "أن"، كل ذلك جيد."[٢]

وقال ابن عصفور: "فأما عسى ويوشك واخلولق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أن ،وقد تحذف مع عسى ويوشك وهو قليل وبابه الشعر."[٣]

وقد علل الأزهري هذا الحكم بقوله:" والغالب في خبر عسى وخبر أوشك الاقتران بها أي بأن ؛لأن عسى من أفعال الترجي ،وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ،وأوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء تقول :عسى زيد أن يحج ويوشك زيد أن يحج ،ولم يخرج من بلده ،ولا تقول: كاد زيد أن يحج إلا وقد أشرف عليه ،ولا يقال ذلك وهو في بلده . "[٤]

لكنه قال :" فإن كانت" أوشك" للمقاربة فلا يكون الغالب معها الاقتران بأن كالاقتران في "عسى".

فعلى ذلك يكون ورودها لمعنى المقاربة مرجحا لتجرد خبرها من "أن" حملا لها على "كاد" .

وقد رد كلامه بأن "أوشك" اختصت من بين أفعال المقاربة بغلبة الاقتران بأن ؛لأن القرب المرجح للتجرد من "أن" عارض فيها دون "كاد

---

(١) الكتاب ١٦٠/٣،وينظر:الأصول في النحو ٢٠٧/٢

(٢) الكامل ٩٨/١.

(٣) المقرب ص١٥٢.

(٤) التصريح٢٨٢/١.

وكرب" ؛إذ هي موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب بخلاف "كاد وكرب".(١)

فمن الاقتران قوله صلى الله عليه وسلم:" ومَنْ وقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ "(٢)

وقول الشاعر(٣):

ولَوْ سُئِلَ الناسُ الترابَ لأوشَكُوا إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

وقول الآخر(٤):

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

وقول الآخر(٥) :

وَمَنْ رَامَ غَمْرَ البَحْرِ يَرْحمْ مَوجَه فيوشكُ أن يُلْقَى لَدَى السَّيفِ طَافِيًا

وقول الآخر(٦):

إذا جَهِلَ الشَقِيُّ ولم يُقَدِّرْ ببعض الأمرَ أوْشَكَ أن يُصابا

وقول الآخر(٧):

إِذا المَرءُ لَم يَطلُب مَعاشاً لِنَفسِهِ شَكا الفَقرَ أَو لامَ الصَديقَ فَأَكثَرا

وَصارَ عَلى الأَدنَينَ كَلّاً وَأَوشَكَت صِلاتُ ذَوي القُربى لَهُ أَن تَنَكَّرا

(١) ينظر: حاشية يس على التصريح ١/ ٢٠٧.

(٢) ينظر: صحيح مسلم حديث رقم٣،١٥٩٩/١٢٢١.

(٣) من الطويل ،لم ينسب إلى أحد ينظر :شرح التسهيل٣٩٢/١،والهمع ٤١٧/١.

(٤) من الطويل للكلحبة العريني اليربوعي المفضليات ص٣٢، والخزانة ١/ ٣٨٦.

(٥) من الطويل ،لم أقف على قائله ،ينظر: الشرح ص ٢٣٦.

(٦) من الوافر لجرير، ينظر: ديوانه ص ٥٦،وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١.

(٧) من الطويل لعروة بن الورد، ديوانه ص٤٤،وكتاب الأفعال للسرقسطي ٢٢٤/٤.

ومن التجرد قوله صلى الله عليه وسلم: "يوشك الرجلُ متكئا على أريكته يحدث بحديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله."[١]

وقول الشاعر[٢] :

يُوشِك مَنْ فَرّ مِنْ مِنيَّته في بَعْض غِراته يُوَافِقُهَا

وقد ذهب ابن هانئ إلى أن الصحيح في أوشك التخيير ،وأن ترك" أن" ليس نازلا عن الإتيان بها.[٣]

لذلك رد قول ابن مالك بقوله:" وحكم المصنف على تجريد المضارع من أن مع أوشك بالقلة وهو خلاف المختار.[٤]

والحقيقة ان ابن مالك رجع في التسهيل إلى هذا القول، قال :"والأمر بعد أوشك سواء.

وقال أيضا في شرح الكافية الشافية:" والأمران في أوشك وكرب على السواء أو مقاربا له."[٥]

- وهو الصواب لورود التجرد في كلام أفصح الخلق صلى الله عليه وسلم.
- ويمكن أن يكون هذا من اختلاف آراء العالم في كتبه المتعددة فقد رجع عن الرأي السابق وأقر بالثاني وهذا أمر مألوف ومعتاد.

قال الشاطبي :"فقد خالف ابن مالك رأيه في التسهيل في أوشك فجعلها هنا في قسم عسى ،فهي إذا عنده من أفعال مقاربة الفعل في المخيلة

---

(١) سنن ابن ماجة ٦/١ حديث رقم ١٢.

(٢) من المنسرح لأمية بن أبي الصلت، ينظر :ديوانه ص ٣١٨ ،وشرح التسهيل ٣٩٢/١،والتصريح٢٨٤/١.

(٣) الشرح ص٢٣٥.

(٤) الشرح ص٢٣٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٥٤/١.

والرجاء وجعلها في التسهيل في قسم كاد فهي عنده هنالك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود ،والمعنيان متباينان والاتفاق على أنها لم يثبت لها الاستعمالات معا فلابد إذا من صدق أحد الرأيين فإما أن يكون رأيه هنا صحيحا فرأيه في التسهيل غير صحيح إما أن يكون بالعكس فالاعتراض عليه وارد لا محالة. (١)

(١) المقاصد الشافية٢/٢٧٧.

المسألة التاسعة

الإلغاء والتعليق في "هب وتعلم"

في قول ابن مالك [١]:

وَخُصّ بِالتَّعْلِيقِ والإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

قال ابن هانئ [٢]:"وقد منع المصنف من الإلغاء والتعليق في "هب" و"تعلم" ،وأكثر النحويين على العموم ،وأنه لا يمنع التعليق والإلغاء في فعل من أفعال القلوب بوجه ، وقد يحتج للمصنف بأنه لما كان "هب" وتعلم لازما حالة واحدة ،وهي الأمر ضعفا بهذا الاعتبار عن باقي الأفعال ،فعوضا عما يكون لغيرهما من الأفعال بلزوم الإعمال"

الدراسة:

الإلغاء هو ترك إعمال الفعل لغير مانع ،والتعليق ترك إعماله لمانع ،وهما جائزان وواقعان قياسا على الجملة لكن في أفعال القلوب ما عدا هب وتعلم ،فيجوز لك أن تقول: زيد ظننت قائم ،فتلغي ظننت ولا تعملها ،وكذلك :زيد قائم ظننت ،وزيد علمت منطلق وزيد رأيت قائم ،وكذلك سائرها .

قال الرضي: "والفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل أن التعليق إبطال العمل لفظا لا معنى والإلغاء إبطال العمل لفظا ومعنى ،فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق، كما كان كذلك قبل التعلق ،فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل ،نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا ،وأما الإلغاء

---

(١) الألفية ص٢١.

(٢) الشرح ص٢٩٠.

فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد علمت قائم :زيد في ظني قائم ،فالجملة الملغي عنها لا محل لها ؛لأنه لا يقع المفرد موقعها ،والجملة المعلق عنها منصوبة المحل، والفرق الأخر: أن الإلغاء أمر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري".(١)

وأخرج ابن مالك هب و تعلم من هذ الحكم قال:" التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ،ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف .(٢)

فلا تقول عنده :زيد قائم هب ،ولا يجوز تقديم المعمولين أو أحدهما على واحد من الفعلين، ولا يجوز الإلغاء في أفعال الصيرورة مطلقا فلا تقول : الفضة خلخال صيرت (٣)

وهذا الاحتراز الذي ذكره ابن مالك لم يتعرض لذكره النحاة كما ذكر ابن هانئ ،فيمكن أنهم أهملوه ؛لأن ما لا يتصرف منها يجوز فيه الإلغاء كالمتصرف ،فيكون ذلك مخالفا لما ذكره ابن مالك ،ويمكن أنهم أهملوه لأن أكثرهم لم يعد فيها غير المتصرف ،وإنما ذكروا "تعلم "في غضون كلامهم ،وأهملوا ذكرها حين عدوا هذه الأفعال ،ويقال لما لم يتصرف هذان الفعلان في أنفسهما لم يتصرف فيهما بالإلغاء ،بل أقرا على أصل الأفعال من العمل.(٤)

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١٥٦/٤.

(٢) شرح التسهيل ٨٨/٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤٦٤/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥٧/٦.

المسألة العاشرة

منع حذف أحد مفعولي ظن اختصارا

أجاز ابن مالك[١] حذف أحد المفعولين اختصارا ،فاعترض له ابن هانئ بقوله[٢]:"وقد ذهب المصنف إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصارا ،أي إذا كان هناك دليل واستشهد له بالآية الكريمة وبالبيت ،وقد قدمنا التأويل في الآية الكريمة وفي البيت ،ومما ضعف به ما اختاره المصنف وقوع الفصل محذوفا فيه على زعمه أحد ركنيه ،وهو حذف لم يثبت عن العرب وكون الطلب في الفعل لهذين المفعولين على جهة واحدة فصار المفعولان كالمفعول الواحد والمفعول الواحد لا يجوز حذف بعضه ،وهذا يفارق خبر كان ،فإن طلب الفعل للجزأين ليس على جهة واحدة .

الدراسة:

لا يجوز حذف المفعولين معا من غير دليل ،ولا حذف أحدهما من غير دليل ،فلا تقول في: ظننت زيدا أخاك :ظننت أخاك وتقتصر ، ولا :ظننت زيدا وتقتصر، ولا ظننت منطلقا أو أخاك وتقتصر.

فامتناع الاقتصار على أحدهما دون الأخر متفق عليه ؛لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ،ولا تأتي بالمبتدأ دون الخبر ولا بالخبر دون المبتدأ ، فكذلك لا يجوز بعد دخول الناسخ ،إذ من شرط الحذف أن يبقى على المحذوف دليل .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٧٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٢.

(٢) الشرح ص٣٠١.

وأما امتناع حذفهما معا والاقتصار على الفعل والفاعل دونهما من غير دليل فمسألة مختلف فيها ،فذهبت طائفة إلى جواز ذلك منهم ابن السراج والسيرافي ،وذهبت طائفة أخرى إلى المنع من ذلك منهم ابن خروف.(١)

وأما حذف أحدهما اختصارًا، أي: لدليل فأجازه الجمهور(٢) وابن مالك، قال:" ولا يحذف أحدهما إلا بدليل ،لا يجوز لك في :ظننت زيدا منطلقا أن تقتصر على منطلق ولا على زيد ؛لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه أو مخبر عنه دون خبر ،فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف كقولك : قائما لمن قال: ما ظننت زيدا، وزيدا لمن قال من ظننت قائما؟"(٣)

واستدل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ (٤)، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه، ومنه قول الشاعر(٥):

وَلَقَدْ نزلتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنزلةِ المُحبِ المُكْرَمِ

تقديره: فلا تظني غيره مني واقعًا، فحذف المفعول الثاني".

وضعفه ابن هانئ معترضا على ما ذهب إليه ابن مالك زاعما أن مما ضعف به ما اختاره ابن مالك وقوع الفصل محذوفا فيه على زعمه أحد ركنيه ،وهو حذف لم يثبت عن العرب وكون الطلب في الفعل لهذين

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٤٩٢/٢.

(٢) المقاصد النحوية ٨٧٢/٢.

(٣) شرح التسهيل ٧٢/٢.

(٤) آل عمران: ١٨٠

(٥) من الكامل لعنترة العبسي ،ديوانه ص٨٠، ،وشرح التسهيل ٧٤/٢،والمقاصد النحوية ٨٧٠/٢.

المفعولين على جهة واحدة ،فصار المفعولان كالمفعول الواحد ،والمفعول الواحد لا يجوز حذف بعضه ،وهذا يفارق خبر كان ،فإن طلب الفعل للجزأين ليس على جهة واحدة .

وقال إنه قد وقع للمصنف في هذا الفصل المخالفة للنحويين في حكمين :

أحدهما : اشتراط الدلالة في حذف المفعولين ومنع الاقتصار على الفعل.

والآخر: جواز حذف أحدهما لدليل.

وقد حمل ابن هانئ الآية على التأويل ،فقال أنه على حد قوله تعالى:" ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ ﴾ [1]على أنه التفات من الحضور إلى الغيبة ،وذكر فيها أقوالا أخرى منها :

أن الضمير عائد على ما يفهم من سياق الكلام وأن التقدير :ولا يحسبن القوم أو ما أشبه ذك مما يقتضيه المعنى والسياق.

ومنها أنه من باب ما وقعت فيه الدلالة بالفعل على اسم الفاعل ،فيقع له الإضمار كما يقع للمصدر في قولك: من صدق كان خيرا له ومن كذب كان شرا له ، وذلك كثير .

كذلك حمل البيت على التأويل ،قال:" وأما قول عنترة :

وَلَقَدْ نزلتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنزلةِ المُحبِ المُكْرَمِ

فإن "غيره" نعت للمصدر المحذوف ،والتقدير :فلا تظني ظنا غيره.[2]

---

(١) -يونس:٢٢.

(٢) الشرح ص٣٠١.

وقد نسب ناظر الجيش هذا الرأي إلى ابن ملكون، قال:" واعلم أن بعض المغاربة، وهو ابن ملكون قد شذ فذهب إلى أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين اختصارا كما لا يجوز اقتصارا، وقاس هذا الباب على باب كان ، وقد رد عليه ذلك."(١)

وحجته أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين ،من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة ،فلما تكرر طلبه امتنع حذفه.(٢)

وقال ابن عصفور: "حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل، فلا ينبغي أن يقاس عليه".

واعتراض ابن هانئ غير مقبول؛ فالصحيح ما ذهب إليه ابن مالك من جواز حذف ما يمكن الاستغناء عنه من مفعولي ظن وأخواتها إذا توفر الدليل على المحذوف بحيث لا يفسد المعنى ولا الصياغة اللغوية ،ولا ينبغي أن يختلف فيه(٣)، وقد ثبت ذلك نظما ونثرا ، ومنه قول الشاعر(٤):

مَنْ رَا مِثْلَ مَعْدانَ بنِ يَحْيَى إذا ما النِّسْعُ طال على المَطِيَّهْ

التقدير: من را مثل معدان بن يحيي في الوجود، ومنه قول الشاعر:

كأن لم يكن بينٌ إذا كان بعده تلاقٍ، ولكن لا إخال تلاقيا(٥)

التقدير: لا إخال الكائن تلاقيًا، أو لا إخال تلاقيًا بعد البين.

---

(١) التذييل والتكميل ١٤/٦،وينظر: التصريح ٣٧٨/١.

(٢) التصريح٣٧٨/١.

(٣) المقاصد الشافية ٤٩٢/٢.

(٤) من الوافر ،بلا نسبة ،ينظر: المسائل الحلبيات ص٤٧،والتذييل والتكميل ١٥/٦ ،ولسان العرب (رأى) ١٥٣٧/٣.

(٥) من الطويل ،نسب إلى ابن الدمينة ومجنون ليلي وجميل بثينة ،ينظر: شرح التسهيل ١٨/١،والتذييل ١٥/٦.

وقول الآخر[١]:

وَأَنتِ غَريمٌ لا أَظُنُّ قَضاءَهُ وَلا العَنَزيِّ القارِظَ الدَهرَ جائيا

التقدير: لا أظن قضاءه واقعًا، أي: قضاء دينه واقعًا."

(١)من الطويل لذي الرمة ، ينظر ديوانه ص ٢٨٩،وضرائر الشعر ص٢١١،والتذييل والتكميل ١٥/٦.

المسألة الحادية عشرة

جواز الضم والكسر والإشمام في الأجوف عند بنائه للمجهول

في قول ابن مالك(١):

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

خالفه ابن هانئ بقوله :"وقد ذهب المصنف إلى أنه متى خيف لبس جيء بما يزيل اللبس ،فيتعين عنده في بعت مرادا به البنية للمفعول إخلاص الضم أو الإشمام ،ويمتنع الكسر لئلا يلتبس بالفاعل ،والنحويون على خلاف هذا ،وأن هذا اللبس لا يراعى ؛لأن البنية للمفعول كما قدمنا إنما تكون عن مقتض فيتعين المقصود."(٢)

الدراسة:

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين سُمِع في فائه ثلاثة أوجه :

إخلاص الكسر، نحو قِيل وبِيع

إخلاص الضم، نحو (قُولَ، وبُوعَ)

الإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط، نحو قوله تعالى:" ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾. "، فقد ثبت قراءة الفعلين: (قيل وغيض) بالإشمام.

قال ابن مالك(٣):

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

---

(١) الألفية ص٢٣.

(٢) الشرح ص ٣٣٢.

(٣) الألفية ص٢٣.

أي أن الشكل الذي يسبب لبساً في المعنى يجتنب من الآراء الثلاثة السابقة (إشباع الضم، وإشباع الكسر، والإشمام) وذلك نحو:

إذا أسند الفعل الثلاثي الأجوف المبني للمجهول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فإن أصله إما الواو أو الياء :

الواوي مثل: سام من السوم ، فالألف منقلبة هنا عن واو، ففيه وجهان من الثلاثة فقط الكسر والإشمام فنقول: سِمت، ولا تجوز الحالة الثالثة في إخلاص الضم، فلا نقول سُمت لالتباسها في المعنى مع المبني للمعلوم، فألغيت الحركة المجانسة للواو وهي إخلاص الضم.

اليائي مثل: باع من البيع، فالألف منقلبة عن ياء، وفيها وجهان من الثلاثة أيضاً، الضم والإشمام فنقول: بُعت ،ولا يجوز إخلاص الكسر لأنها تلتبس مع المبني للمعلوم فلا نقول: بِعت

وقال ابن مالك أيضا: "ولا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير ونونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل ،بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضما ".(١)

وقد سبقه الرضي برأي قريب في هذه المسألة ،قال :" فإذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قامت قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي نحو عُدتَ يا مريض وبُعتَ يا عبد ،وإن لم تقم نحو بعت وعدت فالأولى أنه لا بد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام ،وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل.(٢)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٣١/٢.

(٢) شرح الكافية ١٣١/٤.

وقد اعترض ابن هانئ لما ذهب إليه ابن مالك ،فلم يشترط أمن اللبس في الفعل الثلاثي الأجوف المبني لما لم يسم فاعله ؛لأن النحويين على خلاف هذا ،وأن هذا اللبس لا يراعى ؛لأن البنية للمفعول كما قدمنا إنما تكون عن مقتض فيتعين المقصود."[١]

واعتراضه صحيح، فهذا سيبويه لم يعتبر لبسا بخلاف ما ذهب إليه ابن مالك ،قال سيبويه:" وإذا قلت "فُعِل" من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فعلت لتغير حركة الأصل لو لم تعتل كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال ،وذلك قولك خيف وبيع وهب وقيل وبعض العرب يقول خيف وبيع وقيل فيشم إرادة أن يبين أنها قُيل وبعض من يضم يقول بوع وخوف وبعض من يضم يقول: بوع وقول وخوف وهوب، يتبع الياء ما قبلها كما قال موقن ".[٢]

قال الشاطبي: "وظاهر كلام سيبويه أن ذلك سماع لقوله :من يقول كذا يقول كذا " ومثل ذلك حكى اللحياني في نوادر سماعه من الكسائي ،فإذا قد صادم الناظم هذا السماع بالقياس ،والقياس إذا خالف السماع مرفوض ،فهذا وجه من النقد عليه ،وأيضا فإن اللبس عند العرب ليس بمجتنب بإطلاق، ألا ترى أنهم نسبوا إلى الزيدين وإلى زيد نسبة واحدة ،فقالوا :زيدي، ونسبوا إلى عشرة وعشر من خمسة عشر :عشري ،وصغروا أحمد في الترخيم تصغير حمد فقالوا: حميد ،وكذلك يقع في الترخيم وغيره من الأبواب اللبس حسب ما تعطيه الأحكام من غير اجتناب ،ولذلك نظائر ،وإذا كان كذلك ضعف

---

(١) الشرح ص ٣٣٢.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٤.

ما اعتبره ابن مالك هنا وفي التسهيل، وهو فيه تابع لابن عصفور إذ زعم أن مراعاة اللبس هي الكثير وعدم مراعاته قليل .[١]

قال ابن جني :" لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام مما تقدم أو تأخر بعده وبما تدل عليه الحال ،ألا ترى أنك تقول في تحقير عمرو عمير وكذلك في تحقير عمر وكلاهما مصروف في التحقير وهذا بابه واسع ،وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله أو أخره أو بدلالة الحال فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ،وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها."[٢]

ونقل الرضي عن السيرافي أنه اغتفر الالتباس في مثل هذه المسألة لقلة وقوعها قال: "وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله."[٣]

(١) المقاصد٣/٢٥.
(٢) المنصف ١/٢٥٥.
(٣) شرح الكافية ٤/١٣٢.

المسألة الثانية عشرة

جواز النصب والرفع بعد إذا في باب الاشتغال

في قول ابن مالك[١]:

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالِابْتدَا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

قال ابن هانئ :"إذا تلا الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور ما يختص بالابتداء ،والذي يختص بالابتداء إذا للمفاجأة وأما كما إذا قلت ضربت زيدا وإذا عمرو يضربه أخوك وضربت زيدا وأما عمرو فأكرمته ،فإن الرفع هو الكثير المعروف ،وقد التزمه المصنف ،وفيه نظر، فإن سيبويه يجوز النصب في الوجهين أعني مع إذا وأما ،وقد قرئ شاذا ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [٢] بالنصب. [٣]

الدراسة:

أوجب ابن مالك الرفع في الاسم الواقع بعد أداة تختص بالابتداء أي لا يكون ما بعدها إلا مبتدأ ،ومن هذه الأدوات "إذا" التي للمفاجأة ،فإذا قلت :خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ،فـ "زيد "ههنا يلزم رفعه ،ولا يجوز نصبه ؛لأن "إذا" من أدوات الابتداء ،فلو نصبت لم يلها الابتداء وكانت تخرج عن وضعها .

وأكد ابن مالك التزام الرفع بقوله في التسهيل "أبدا" ،وكان يجزيه أن يقول : فالرفع لازم ،فكأنه أكد تنبيها على مخالفته لظاهر سيبويه فيها ،

---

(١) الألفية ص ٢٤.

(٢) فصلت:١٧.

(٣) الشرح ص٣٤٩.

وقرر أنه غير مرتض لذلك الظاهر ؛وذلك لبعده عن كلام العرب وبعد تأويله.[١]

وظاهر كلام سيبويه أنها كـ"أما" يجوز معها الرفع والنصب وإن كان الرفع أولى ،قال سيبويه[٢]:" فإن قلت: لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع إلا في قول من قال: زيداً رأيته وزيداً مررت به لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول كما يحمل بثم والفاء ألا ترى أنهم قرءوا: " وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ " وقبله نصب ،وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء إلا أن يوقع بعدها فعل نحو أما زيداً فضربت.

لكن ابن مالك خالفه بقوله: "لا ينبغي أن تلحق "إذا" بـ "أما" ؛لأن "أما وإن" لم يلها فعل، فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا نحو ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ ﴾[٣] ، وقد يليها معمول فعل مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف : "وأما ثمود فهديناهم "، وإذا لم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل ،إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما أو مبتدأ محذوف الخبر ،فمن أولاها غير ذلك ،فقد خالف كلام العرب ،فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه."[٤]

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٨٩.

(٢) الكتاب ١/٩٥.

(٣) الضحى:٩.

(٤) ينظر :شرح التسهيل ٢/١٣٩.

لكن ذكر أبو حيان أن أبا الحسن الأخفش حكى عن العرب أن إذا الفجائية إذا كان الفعل مقرونا بقد جاز أن يليها ،فتقول :خرجت فإذا قد ضرب زيد عمرا، وإن لم يكن مقرونا بقد فلا يجوز أن يليها الفعل ،ووجب أن يليها الاسم، وإنما أجرى الفعل المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في ولايته إذا الفجائية لمعاملة العرب له معاملة الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه ،ألا ترى أنه يقال :جاء زيد وقد ضحك كما يقال :جاء زيد وهو يضحك ،ولو قلت :جاء زيد ويضحك، لم يجز ذلك في الكلام ،فإن جاء شيء من ذلك في الشعر كان ضرورة ويؤول على إضمار قد.

ثم قال:" فعلى هذا الذي نقله الأخفش كان حمل كلام سيبويه على ظاهره صحيحا ،وكان معنى قول سيبويه السابق: "إلا أن يدخل عليهما ما ينصب "محمولا على ما يجوز له أن ينصب ،والذي يجوز له أن ينصب في إذا هو الفعل المقرون بقد على ما نقل الأخفش عن العرب، ولم يقل سيبويه "إلا أن يدخل على إذا الفعل مجردا من قد "فيلزمه ما فهم المصنف عنه، وتبين أن المصنف لم يطلع على نقل الأخفش عن العرب ،فلذلك ادعى أن إذا الفجائية لا يليها فعل ظاهر ولا معمول فعل ،إنما يليها أبدا مبتدأ وخبره منطوق بهما أو مبتدأ محذوف الخبر ،فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب".(١)

وبذلك يكون اعتراض ابن هانئ لابن مالك اعتراضا صحيحا ؛ورأي ابن مالك مردود لما ذكره أبو حيان ،وزاد قائلا :"وانظر إلى جسارته حيث قال :"فلا يلتفت إليه وإن كان سيبويه "، وكشف له الغيب أنه هو الذي لا يلتفت إليه ،وأن كلامه مردود عليه.(٢)

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٦/٦.

(٢) التذييل والتكميل ٣٠٦/٦.

المسألة الثالثة عشرة

التنازع في بيت كثير عزة

حكم ابن مالك[١] على قول الشاعر[٢]:

قَضى كُلُّ ذي دينٍ فَوفّى غَريمَهُ وَعَزَّةُ مَمطولٌ مُعنّىً غَريمُها

بأنه لا تنازع فيه ،وأنه محمول على أن السببي مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه.

فخالفه ابن هانئ بقوله:" فغريمها وقع فيه التنازع على الصحيح خلافا للمصنف فإنه عنده على التقديم والتأخير ،والتقدير :غريمها ممطول معنى ، وبنى على ذلك قاعدة اشترطها في التنازع."[٣]

الدراسة:

للتنازع شروط في العامل وأخرى في المتنازع فيه، فمن الشروط التي يجب أن تتوفر في العامل:

١/ أن يكون في الكلام عاملان أو أكثر، وهذان العاملان إما فعلان نحو: قام وقعد زيد أو إسمان يشبهانهما نحو أقائم وقاعد الزيدان

٢/أن يكون العاملان طالبين للمتنازع فيه إما على جهة الفاعلية أو على جهة المفعولية أو المفعولية لأحدهما والفاعلية للآخر.

٣/ أن يكون العاملان متصرفين غير جامدين.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٦٦.

(٢) لكثير من الطويل، ينظر: ديوانه ص١٤١،و الإنصاف ١/ ٩٠، والتذييل ٣/ ١١٩، ١٢٠، وشرح المفصل ١/ ٨وأوضح المسالك ٢/ ١٩٥.

(٣) الشرح ص ٣٧١.

ومن شروط المتنازع فيه:

١/أن يكون مؤخرا فلا تنازع في المقدم على العامل ولا في المتوسط بين العاملين.

٢/ أن يكون غير مرفوع بعد إلا.

٣/ أن يكون غير سببي مرفوع ،وهذا الشرط اشترطه ابن مالك للزوم إسناد أحدهما إلى السببي والأخر إلى ضميره ،فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطه بالمبتدأ.(١)

ولذلك حكم على قول الشاعر(٢):

قَضى كُلُّ ذي دينٍ فَوفّى غَريمَهُ وَعَزّةُ مَمطولٌ مُعنّىً غَريمُها

بأنه لا تنازع فيه ،وأنه محمول على أن السببي مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه .

فنبه ابن مالك بهذا الشرط على أن نحو :زيد منطلق مسرع أخوه لا يجوز فيه تنازع ؛لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السببي وهو الأخ ،وأسندت الأخر إلى ضميره ،فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ؛لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل إلى إجازة ذلك ،فإن سمع مثله حمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع هما وما بعدهما خبر عن الأول.(٣)

---

(١) حاشية الصبان ١٤٧/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٩٠، والتذييل ٣/ ١١٩، ١٢٠، وشرح المفصل ١/ ٨وأوضح المسالك ٢/ ١٩٥.

(٣) شرح التسهيل ١٦٥/٢.

ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين مما جعل ابن هانئ يعترض على ابن مالك بقوله:" فغريمها وقع فيه التنازع على الصحيح خلافا للمصنف فإنه عنده على التقديم والتأخير ،والتقدير :غريمها ممطول معنى ،وبنى على ذلك قاعدة اشترطها في التنازع."[١]

واعتراضه غير مقبول ،فالصحيح كما ذهب ابن مالك أن الجملة اسمية، وقد تقدم الخبر؛ لأنه محط العناية ؛إذ لا يصح أن يرتفع "غريمها" بواحد من الوصفين ،ولا تنازع فيه ؛لأنه فقد شرطا من شروط التنازع ،وهو أن يكون المتنازع فيه غير سببي؛ لأنهما حينئذ خبران لعزة ،وإذا أعمل أحدهما في الغريم أعطي الأخر ضميره كما هو قاعدة التنازع ،ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخبرين بالمخبر عنه.[٢]

وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن خروف والشلوبين .

قال ابن خروف[٣]:" لا يمكن الإعمال في الأفعال والصفات إذا رفعت الأسباب نحو زيد قام وقعد أبوه وزيد قائم وقاعد أبوه لأن الأب مضاف إلى ضمير زيد ،وبه صح أن يجري الخبر على الأول ،فإن أضمرت في الصفة الأولى على شريطة التفسير صار الضمير عائدا إلى زيد ،ولم يكن في الكلام دليل على أنه للأب ،وأيضا فإنك تخبر عن زيد بخبر غيره في المعنى ،ولا ذكر له فيه، فلم يجز رفع أبوه إلا بالعامل الثاني لا الأول، فبطل الإعمال ،والعوامل في هذا الباب طلب معمولاتها باتفاق واختلاف."

---

(١) الشرح ص ٣٧١.

(٢) الأشباه والنظائر ١٨١/٢.

(٣) التذييل والتكميل٧١/٧.

وقال أبو علي الشلوبين[١]:" وليس منه قول الشاعر:

قَضى كُلُّ ذي دينٍ فَوفّى غَريمَهُ وَعَزَّةُ مَمطولٌ مُعنّىً غَريمُها

لأنه إن جعل منه كان "ممطول ومعنى" جاريين على عزة وهما غيرهما، وأحدهما لم يعد منه ضمير إليها ،وذلك لا يصح ؛لأنه يصير بمنزلة "زيد قائم عمرو"، وإنما التقدير :"وغريم عزة ممطول معنى"، ولكن قدم "عزة" اهتماما فارتفعت بالابتداء وصار "غريمها "مبتدأ أخر."

وقد أجاز بعضُ النحويين في البيت إعمال كل من "مُعنى وممطول في غريمها"[٢]، قال السيوطي[٣]:" جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر بن طاهر في شرح الإيضاح وأبو الحسن بن الباذش في حواشيه ،ونقله بعضهم عن الفارسي."

وقال أيضا:" فيلزمهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم ؛ لأنه مرتبط بضمير المبتدأ ،بل تجويز هذا في مسئلتنا أقيس من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين:

أحدهما : أن الضمير هو الأصل في باب الربط ،فلا بعد في أن يكون التوسع فيه أكثر.

والثاني: أن باب التنازع تجوزوا فيه في الإضمار ،فأعادوا الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربوني وضربت قومك ،وأعادوا فيه الضمير مفردا على المثنى والمجموع فقالوا ضربني وضربت قومك على معنى ضربني من ثم ،كذا قدره سيبويه ،ولم يجوزوا ذلك في باب المبتدأ ،ألا

---

(١) التذييل والتكميل ٧/٧٢.

(٢) ينظر: الإنصاف١/٩٢،و شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٢،والتذييل والتكميل ٧/٧٤ .

(٣) الأشباه والنظائر٢/١٨٢.

ترى أنه لا يجوز "صاحبها في الدار" ولا " الزيدان قام بمعنى قام من ثم انتفى ذلك ظهر أن مسئلتنا أولى بالإجازة، ثم إنا إذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا نمنع تعميم المنع، فنقول تعليق المنع بكون المعمول سببيا تعميم فاسد ؛لأنهم أسندوا المنع لعدم الارتباط ،وذلك ليس موجودا في كل سببي على تقدير التنازع فيه."

المسألة الرابعة عشرة

المصدر المبين للنوع لا يثنى ولا يجمع

أجاز ابن مالك تثنية المصدر المبين للنوع وجمعه في قوله[١] :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

فاعترض له ابن هانئ بقوله:" والأمر على خلاف ذلك ،ولا أذكر فيه خلافا لأحد من النحويين لكن يحتمل أن يكون المصنف ترك الإلمام بذكره اتكالا على التساوي في علة المنع ،وهل يكون تساوي علة مقتضيا لترك ما يتعين ذكره لولا العلة المقتضية للانسحاب ؟خلاف وتفصيل ،والصحيح وضوح معناها وعدم اختصاصه بمقتضى واقعة حال ،وأما غير هذا النوع من المصادر فإن الصحيح أن تثنيته وجمعه موقوف على السماع ،لا يقال منه إلا ما قالت العرب ،ولا فرق في ذلك بين أن تختلف أنواعه أو لا تختلف."[٢]

الدراسة:

إذا كان المصدر لمجرد التوكيد فهو موحد أبدا لا يثنى ولا يجمع ؛لأنه كتكرير الفعل إذ لا يزيد في دلالته على دلالة الفعل شيئا ؛إذ هو مبهم ينطلق على القليل منه والكثير ،فالمصدر في هذا المعنى كالفعل ،والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقا ،فكذلك ما في معناه ،وأما غير المؤكد من الأنواع الثلاثة فيجوز تثنيته وجمعه وإفراده ، وذلك النوع المبين للعدد والمبين للنوع ،أما المبين للعدد فظاهر، وهو المحدود بالهاء نحو قومة وضربة وقتلة ،فتقول : ضربت زيدا ضربتين وضربات ،وقمت قومتين وقومات كثيرة ولا خلاف في هذا [٣].

---

(١) الألفية ص٢٦.

(٢) الشرح ص٣٩٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية والتصريح١/٤٩٧، وهمع الهوامع ٢/٧٣، والتذييل٧/١٥١.

وأما المبين للنوع فظاهر كلام ابن مالك جواز تثنيته وجمعه قياسا فتقول: غسلته غسلين غسلا عنيفا وغسلا رفيقا، وضربته ضربين ضربا شديدا وضربا خفيفا ،وضربته ضروبا مختلفة.

وقد اعترض ابن هانئ لهذا بقوله:" والأمر على خلاف ذلك ،ولا أذكر فيه خلافا لأحد من النحويين لكن يحتمل أن يكون المصنف ترك الإلمام بذكره اتكالا على التساوي في علة المنع ،وهل يكون تساوي علة مقتضيا لترك ما يتعين ذكره لولا العلة المقتضية للانسحاب ؟خلاف وتفصيل ،والصحيح وضوح معناها وعدم اختصاصه بمقتضى واقعة حال ،وأما غير هذا النوع من المصادر فإن الصحيح أن تثنيته وجمعه موقوف على السماع ،لا يقال منه إلا ما قالت العرب ،ولا فرق في ذلك بين أن تختلف أنواعه أو لا تختلف."[١]

والحق أن في هذا خلافا بين النحويين فمنهم من يجيز تثنيته وجمعه قياسا ،ومنهم من منع ذلك وقال :لا يثنى ولا يجمع لاختلاف آحاده ؛لأنه كما يقع على الآحاد كذلك يقع على الأنواع وكذلك أسماء الأجناس وإن لم تكن مصادر ،فلو جاء العقول لم يقس عليه ،وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب[٢] وهو ظاهر كلام سيبويه ،قال:" واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والألباب والحلوم ،ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والنظر والعلم.[٣]

---

(١) الشرح ص٣٩٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٥١/٧،وهمع الهوامع ٧٤/٢.

(٣) الكتاب ٦١٩/٣

ورأي ابن مالك أرجح لأمرين:

أحدهما :أن ذلك سمع في الكلام فحكى سيبويه :أمراض وأشغال وعقول ، وقالوا :الحلوم بمعنى العقول، قال الشاعر[١]:

هَلْ منْ حُلُومٍ لأقوامٍ فتُنذِرَهُمْ مَا جرّبَ الناسُ منْ عضّى وتَضرِيسِي

والثاني : أن المانع من تثنية المصدر وجمعه إنما هو كونه يقع على القليل والكثير ، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس فإذا أزيل عن ذلك فصار يدل على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يثنى ويجمع ،فكما تقول :ضربتان وضربات من جهة تعيين أشخاص الضرب كذلك تقول :ضربان وضروب من جهة تعيين أنواع الضرب.[٢]

(١) من البسيط لجرير، ديوانه ص٢٥١،والتذييل والتكميل ١٥٢/٧،واللسان "حلم"٩٨٠/٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية٢٣١/٣.

المسألة الخامسة عشرة

"سوى" لا تخرج عن الظرفية

اعترض ابن هانئ لابن مالك في مذهبه في "سوى" ،وأنها اسم ملازم للظرفية بقوله[١]:" وذهب بعضهم ،واختاره المصنف إلى أنه اسم بمعنى "غير"، وبنوا على ذلك جواز مخالفة المعطوف عليه في اللفظ كما يخالفه مع "غير"، فتقول :قام سوى زيد وعمرو ،فإن "زيدا" مرفوع من نحو المعنى ،إذ المعنى :لم يقم زيد لكن قام غيره كما تقول :قام غير زيد وعمرو ،وهذا إنما قالوه بالقياس ولم ينقلوه عن العرب ،ولو ثبت مثل هذا عن العرب لحمل على إضمار لائق رفعا كان الثابت أو نصبا ؛لأن إضافة مقتضييهما كثير ،وحالة الخفض هنا لا يكون لها إضمار وهو قليل –أعني إضمار مقتضى الخفض –لكنه هنا مأمون ؛لتوجهه على اللفظ ؛لأن ما استشهدوا به من وقوع "سوى" فاعلا ومبتدأ ومفعولا ووصفا ،فإن جميع ذلك متوجه فيه الظرفية ...فإن الجميع محمول على الظرفية وحيث لم تقع صفة حملت على أن الموصوف محذوف

الدراسة:

ذهب ابن مالك إلى أن "سوى" اسم ملازم للإضافة وأنها كـ"غير" تصرفاً ومعنى، فيقال: "جاءني سواك" بالرفع على الفاعلية، و"رأيت سواك" بالنصب على المفعولية، و"ما جاءني أحد سواك" بالنصب والرفع.

كما ذهب إلى هذا أيضاً ابن الناظم[٢] ورجحه ابن هشام[٣].

---

(١) الشرح ص٤٦٤.

(٢) شرح الألفية ص٢٢٣.

(٣) مغني اللبيب ١٦٢/١.

وأورد ابن مالك في شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية طائفةً من الشواهد النثرية، والشعرية الدالة على تصرفها ،قال:" وتساويها أيضا في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة وخافضة في نثر ونظم، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم "وقوله ":ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في حلبة الثور الأسود وكالشعرة السوداء في حلبة الثور الأبيض"، وكقول بعض العرب :أتاني سواك ،رواه الفراء ،ومن أمثلته أتيت سواك أي غيرك(١):

واستدل على مذهبه بما يأتي:

إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ،ومالا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

٢- أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ،والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك ،فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن "سوى" ظرف مكان ملازم للظرفية ،قال سيبويه:" ومن ذلك أيضا هذا سواءك وهذا رجل سواءك ،فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك ،ولا يكون اسما إلا في الشعر."(٢)

ومما احتج به هؤلاء الاستقراء، فإن العرب لم تستعمل "سوى" في اختيار الكلام إلا ظرفاً، وتتأول في الموضع الذي وقعت فيه غير ظرف.

---

(١) شرح التسهيل ٣١٤/٢،وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٧/١.

واحتج سيبويه لهذا بعدم تصرفها، وعدم التصرف إنما يوجد في الظرف، وفي المصادر، وفي الأسماء المبهمة.

كما احتج البصريون لملازمة "سوى" النصب على الظرفيةِ بأنها صفة ظرف في الأصل، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب(١)

ومما احتجوا به أيضا وقوعها صلة للموصول ،قال سيبويه:" ويدلك على أن "سواءك وكزيد " بمنزلة الظروف أنك تقول :مررت بمن سواءك وعلى من سواءك والذي كزيد فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ،ولا تحسن الأسماء ههنا ولا تكثر في الكلام ،ولو قلت :مررت بمن فاضل أو الذي صالح فهكذا مجرى كزيد وسواءك .(٢)

واختار ابن هانئ(٣) مذهب سيبويه واعترض لابن مالك ومن تبعه بأن هذا إنما قالوه بالقياس ولم ينقلوه عن العرب ،ولو ثبت مثل هذا عن العرب لحمل على إضمار لائق رفعا كان الثابت أو نصبا ؛لأن إضافة مقتضيهما كثير ، وحالة الخفض هنا لا يكون لها إضمار وهو قليل –أعني إضمار مقتضى الخفض –لكنه هنا مأمون ؛لتوجهه على اللفظ ؛لأن ما استشهدوا به من وقوع "سوى" فاعلا ومبتدأ ومفعولا ووصفا ،فإن جميع ذلك متوجه فيه الظرفية ...فإن الجميع محمول على الظرفية وحيث لم تقع صفة حملت

---

(١) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك ص٤٤٩،وينظر: الإنصاف ٢٩٦/١.

(٢) الكتاب ٤٠٩/١.

(٣) الشرح ص ٤٦٤.

على أن الموصوف محذوف وأعني بحيث لم تقع صفة أن يكون موصوفها ظاهرا كما في قوله(١):

أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ كَانَ فِيهِ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ

ووقوع الظرف صفة غير مستنكر ،وأما جرها في مثل(٢) :

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

وفي قوله(٣) :

تَجَانَفُ عن جُلِّ اليمامة نَاقَتي وَمَا قَصَدَتْ من أَهْلِها لسِوائِكَا

فإن الجر يقوي فيها معنى الظرفية ؛لتقارب الظرف من المجرور وليس على حد مررت بزيد ؛لوجود المخالفة في الاستعمالين ،أعني في الاستعمال بحرف الجر والتجريد عنه بخلاف سوى ،فإنها إذا جرت عند الاستعمالين سواء ،وهذا عادة الظروف ودأبها.(٤)

ويبدو أن هذه المسألة من المسائل التي تعددت فيها أقوال ابن مالك ؛ فقد ذهب في سبك المنظوم إلى تضعيف القول بأنها كـ"غير" في الاستثناء ، ووافق البصريين في أنها ظرف لا يتصرف ،قال:" ويلزم نصب سوى على الظرفية ،ولا يدخل عليها حرف الجر إلا اضطرارا خلافا للكوفيين في جعلها كـ"غير".(٥)

---

(١) من الوافر لحسان بن ثابت، ديوانه ص ١٣٤،وشرح ابن الناظم ص٢٢٢،والمقاصد النحوية ١٠٩٦/٣

(٢) من الطويل للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب ٣/ ٤٣٨؛ والكتاب ١/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ١١٠١/٣،وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٥٠.،والإنصاف ١/ ٢٩٤.

(٣) من الطويل للأعشى ،ديوانه ص ٨٩ وينظر: شرح الكافية للرضي ١٣٣/٢،وخزانة الأدب ٤٣٨/٣.

(٤) الشرح ص٤٦٥.

(٥) سبك المنظوم ص١٣٤.

المبحث الثاني

معارضته لألفاظ الألفية

وقد تنوعت معارضة ابن هانئ لألفاظ ألفية ابن مالك ويمكنني حصرها فيما يأتي:

أولا : **معارضته لأسلوبه:** ومن ذلك:

-انتقاده له على إطلاق الكلام في حين أن الموضع يحتاج إلى تقييد ،ومن ذلك قوله في باب الفاعل عند شرح قول ابن مالك[١]:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

: "وقول المصنف "أخر" في مثل ضربت زيدا ليس على إطلاقه ،إنما يتعين تأخيره عن الفاعل فقط ويجوز تقديمه على الفعل والفاعل كما قدمنا.[٢]

ثانيا: **معارضته** لأمثلته:

وقف ابن هانئ عند بعض الأمثلة التي ذكرها ابن مالك في ألفيته ،فلم تكن محل قبول عنده، من ذلك:

١-قوله عند شرح قول ابن مالك[٣]:

بتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

:" ولو قال :عوض عن "بتا فعلت" تاء الضمير لكان أحسن ؛لأنه كان داخلا فيه تاء المتكلم وهي مقصودة في الموضع ،واختصاص تاء الضمير المخاطب يوهم إخراجها ،وهي مقصودة في المحل."[٤]

---

(١) الألفية ص٢٣.
(٢) الشرح ص ٣٢٤.
(٣) الألفية ص٩.
(٤) الشرح ص٣٥.

-ومن ذلك قوله في باب الاستثناء عند شرح قول ابن مالك[١]:

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِوَاحِدٍ مِنْــهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كلم يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِـــي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

:"وأما تمثيله بقوله "كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي " فإنه مشكل ،وقد كان الأنسب أن يكون تمثيلا لوقوع إلا مؤكدة ؛لأنه على حد تمثيله إلا الفتـــى إلا العلا. "[٢]

-ومن معارضته له قوله في باب المعرب والمبني عند شرح قول ابن مالك[٣]:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

:"فعلى هذا يلزم أن يقدر لـــ"مبني" في قول المصـــنف "منـــه" فيكـــون التقدير :منه معرب ومنه مبني ،ولا يصح الاكتفاء بمن الأولى ؛لأنـــه يلـــزم إثبات شيء من الأسماء يكون غير موصوف بالإعراب والبناء ؛لأنه يكـــون المعرب والمبني بعض الاسم ،فيلزم ثالث يقع فيه التكميـــل ولـــيس الأمـــر كذلك."[٤]

ثالثا: التنبيه على ما فاته:

كما نبه ابن هانئ على ما فاته ،ومن أمثلة ذلك:

١-قوله في باب جمع المؤنث عند شرح قول ابن مالك[٥]:

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

---

(١) الألفية ص ٢٨.
(٢) الشرح ص ٤٥٩.
(٣) الألفية ص١٠.
(٤) الشرح ص٤٠
(٥) الألفية ص ١١

:"ولم يذكر المصنف الرفع اتكالا على فهم المعنى وأنه من جنس ما يعرب بالحركات، ولم يحصل مخالفته الأصل إلا في الكسرة حيث وقع فيها الاشتراك ،فبقي الرفع على أصله من الاختصاص.[١]

٢- قوله في باب الممنوع من الصرف عند شرح قول ابن مالك[٢]:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَالا يَنْصَرِفْ مَالَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

:"فإن صحب أحدهما أعني الإضافة أو الألف واللام زال عنه الحمل ،وأخذ كل محل ما يطلبه فيجر إذ ذاك بالكسرة ،ولم يذكر ذلك المصنف اتكالا على فهم المعنى ؛لأن الأصل كان أن يأخذ كل محل ما يطلبه وأخرج من ذلك الأصل إخراجا مقيدا بعدم الإضافة مصاحبة الألف واللام ،فإذا زال القيد زال الإخراج ،فأخذ كل محل ما يطلبه كما قدمنا."[٣]

٣-قوله في باب النكرة والمعرفة عند قول ابن مالك[٤]:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلامِ وَالَّذِي

:"ولم يتعرض هنا المصنف للتعريف بالنداء إما لأن التعريف عنده لوقوعه موقع المضمر فيكون بهذا الاعتبار من قسم المضمر ،وإما لأن التعريف فيه أعني في المنادى إذا كان بالنداء ليس أصليا وإنما هو طار."[٥]

٤-قوله في باب العلم عند شرح قول ابن مالك[٦]:

وَاسْمَاً أَتَى وَكُنْيَتَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

---

(١) الشرح ص ٦٩.
(٢) الألفية ص١١.
(٣) الشرح ص ٧٢.
(٤) الألفية ص١٢.
(٥) الشرح ص٨٦
(٦) الألفية ص١٣.

:"ولم يتعرض المصنف لاجتماع العلم مع الكنية أيهما يقدم؟"[١]

٥-قوله في باب المبتدأ والخبر عند قول ابن مالك[٢]:

وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

:"ولم يتعرض المصنف هنا إلى الأماكن التي يكون فيها حذف المبتـــدأ واجبا وقد تعرض للأماكن التي يكون فيها حذف الخبر واجبا."[٣]

(١) الشرح ص١١٥.

(٢) الألفية ص١٧.

(٣) الشرح ص١٨٩.

المبحث الثالث

الأسس التي بنى عليها ابن هانئ اللخمي مخالفته.

قام اختيار ابن هانئ وخلافه مع ابن مالك علي عدة أسس، فلم يكن جاريا على هواه في مخالفته لابن مالك ،بل استند على أسس منها:

١- السماع :

قال السيوطي:" وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ،فشمل كلام الله تعالى ،وهو القرآن ،وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر ،فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت".(١)

وقد كان السماع من أهم الأصول التي قامت عليها مخالفات ابن هانئ اللخمي؛ إذ كان يعتمد عليه في إثبات الأحكام واختيار ما يراه صوابًا، ومن ذلك:

-في اختياره مذهب سيبويه واعتراضه لابن مالك ومن تبعه في خروج سوى عن الظرفية بأن هذا إنما قالوه بالقياس ولم ينقلوه عن العرب ،ولو ثبت مثل هذا عن العرب لحمل على إضمار لائق رفعا كان الثابت أو نصبا ؛لأن إضافة مقتضييهما كثير ،وحالة الخفض هنا لا يكون لها إضمار وهو قليل -أعني إضمار مقتضى الخفض -لكنه هنا مأمون ؛لتوجهه على اللفظ ؛لأن ما استشهدوا به من وقوع "سوى" فاعلا ومبتدأ ومفعولا ووصفا ،فإن جميع ذلك متوجه فيه الظرفية ...فإن الجميع محمول على الظرفية.(٢)

---

(١) الاقتراح ص٤٨.

(٢) الشرح ص ٤٦٤.

– ومن ذلك أيضا قوله[١] في مسألة حذف أحد المفعولين اختصارا :"وقد ذهب المصنف إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصارا ،أي إذا كان هناك دليل واستشهد له بالآية الكريمة وبالبيت ،وقد قدمنا التأويل في الآية الكريمة وفي البيت ،ومما ضعف به ما اختاره المصنف وقوع الفصل محذوفا فيه على زعمه أحد ركنيه ،وهو حذف لم يثبت عن العرب وكون الطلب في الفعل لهذين المفعولين على جهة واحدة فصار المفعولان كالمفعول الواحد والمفعول الواحد لا يجوز حذف بعضه ،وهذا يفارق خبر كان ،فإن طلب الفعل للجزأين ليس على جهة واحدة .

–ومن ذلك قوله عند الحديث عن جواز الرفع والنصب بعد إذا :" أيضا إذا تلا الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور ما يختص بالابتداء ،والذي يختص بالابتداء إذا للمفاجأة وأما كما إذا قلت ضربت زيدا وإذا عمرو يضربه أخوك وضربت زيدا وأما عمرو فأكرمته ،فإن الرفع هو الكثير المعروف ،وقد التزمه المصنف ،وفيه نظر، فإن سيبويه يجوز النصب في الوجهين أعني مع إذا وأما ،وقد قرئ شاذا "وأما ثمود فهديناهم" بالنصب.[٢]

٢-الإجماع:

قال السيوطي: "الإجماع أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال ."[٣]

وقد احتج ابن هانئ بالإجماع في بعض المسائل ،فهو إلى جانب اعتماده على السماع والقياس قد اتخذ من الإجماع دليلا دعم به آراءه ، وجعل منه أداة يستند إليها في مناقشاته ويقوي بها حجته ، ومن ذلك:

---

(١) الشرح ص ٣٠١.

(٢) الشرح ص٣٤٩.

(٣) الاقتراح في أصول النحو وجدله ص٦٦.

١-قوله في الرد على ابن مالك في مسألة "كَلّا": فعلى هذا يرد على المصنف "كلا" ويلزمه أن يكون اسما ؛لأنه مقتض للأمر وليس قابلا للنون المتقدمة ،وهو حرف باتفاق من النحويين.(١)

٢-وقوله أيضا في الرد عليه في أن "حَبّ" ليست كـ"باع" إذا بنيت للمجهول أي يجوز فيه الأوجه الثلاثة من إخلاص الكسر أو إشمام الكسر الضم أو إخلاص الضم ،قال:" وقول المصنف يوهم ظاهره أن الأوجه الثلاثة في حب كالأوجه في باع وليس الأمر كذلك ؛لأن باع الأكثر فيه إخلاص الكسر ،وهو الأقل في "حب" بالإجماع.(٢)

٣-ومن ذلك أيضا قوله في مسألة منع تثنية المصدر وجمعه:" والأمر على خلاف ذلك ،ولا أذكر فيه خلافا لأحد من النحويين لكن يحتمل أن يكون المصنف ترك الإلمام بذكره اتكالا على التساوي في علة المنع ،وهل يكون تساوي علة مقتضيا لترك ما يتعين ذكره لولا العلة المقتضية للانسحاب ؟(٣)

٤-ومن ذلك أيضا قوله في مسألة عدم اشتراط أمن اللبس في الفعل الثلاثي الأجوف المبني لما لم يسم فاعله:" وقد ذهب المصنف إلى أنه متى خيف لبس جيء بما يزيل اللبس فيتعين عنده في بعت مرادا به البنية للمفعول إخلاص الضم أو الإشمام ،ويمتنع الكسر لئلا يلتبس بالفاعل ،والنحويون على خلاف هذا ،وأن هذا اللبس لا يراعى ؛لأن البنية للمفعول كما قدمنا إنما تكون عن مقتض فيتعين المقصود."(٤)

---

(١) الشرح ص ٣٩.

(٢) الشرح ص٣٣٤.

(٣) الشرح ص٣٩٣.

(٤) الشرح ص ٣٣٢.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد

فهذا ما وفقني الله تعالي- بحوله وقوته -إلي جمعه ودراسته من الخلاف بين ابن مالك وابن هانئ اللخمي في شرحه على ألفيته، وقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١-يعد شرح ابن هانئ اللخمي على ألفية ابن مالك من أنفس كتب النحو ،ولا تقل أهميته عن الشروح المشهورة كشرح ابن الناظم وابن هشام وغيرهما.

٢-لابن هانئ شخصية نحوية تدل على سعة علمه واستقلال فكره ، وكان لا يتردد بمخالفة رأي ابن مالك إن بدا له ضعفه أو توهينه وإخراجه عن جادة الصواب ما اتضحت له الأدلة على ذلك دون ما تعصب أو انحياز.

٣-لم يتعمد ابن هانئ تعقب ابن مالك وتصيد زلاته ،فلم يعمد إلى اللوم عليه ،فقد أيده في بعض المسائل الأخرى ،فكان يأخذ بالراي الصحيح ويرفض الرأي الخاطئ من وجهة نظره.

٤-من تتبعي لما خالف فيه ابن هانئ ابن مالك وجدت تباينا لموقف ابن هانئ قوة وضعفًا، فقد جاء بعضه ضعيفا وغير صائب ليس له ما يعضده ويقويه، وصح فيه قول ابن مالك فكان رأي ابن هانئ فيه غير وجيه أو يمكن دفعه، وبعضه قويا ؛إذ كان رده وجيها فيما أرى كما في مسألة جواز الضم والكسر والإشمام في الأجوف عند بنائه للمجهول، و جواز النصب والرفع بعد إذا في باب الاشتغال،وخروج سوى عن الظرفية وغيرها، وقد بينت ذلك في الدراسة.

٥-اعتمد ابن هانئ في مخالفته آراء ابن مالك الأدلة السماعية من القرآن الكريم وقراءاته والشعر، كما اعتمد على إجماع النحاة وأصولهم النحوية.

٦- تنوعت مخالفة ابن هانئ لآراء ابن مالك فمنها ما كان على نظم الألفية ولفظها وأمثلتها، ومنها ما كان في محتواها العلمي ومسائلها.

٧-تابع ابن هاني في مخالفته آراء ابن مالك بعض النحاة قبله، فقد أتى بآراء وردود مسبوق إليها من سابقيه كابن عقيل وأبي حيان وغيرهما ،وقد انفرد ببعضها فلا نجدها عند غيره من شراح الألفية كما في تعقبه له في اسمية "كَلّا" وتشديد نون "اللذان واللتان" وال في "الآن" و اقتران "أوشك "بـ"أن" وتجريدها منها.

٨- ما ذكره ابن هانئ من أن "كلا" حرف صحيح ،وعليه أغلب النحاة، فالقول باسميتها فيه نظر ؛لأن اشتراك الاسم بين الاسمية والحرفية قليل ، ومخالف للأصل ،ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها.

٩-الأصل في "هنا وهناك وهنالك "أنها للمكان ،وقد تكون للزمان بحسب المشار إليه كما نص على ذلك النحاة وتبعهم ابن هانئ.

١٠-حذف الضمير المنصوب بالصفة قبيح قليل كما قرره ابن هانئ ونص عليه النحاة ،بل لا يكاد يسمع من العرب.

١١-ما ذكره ابن هانئ من أن اقتران خبر أوشك وتجرده منها سواء وجيه لورود السماع بالأمرين.

١٢- "أل" الداخلة على "الآن "زائدة، لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة ،ولأن اللام المعرفة تدخل على النكرات فتعرفها ،و" الآن" لم يسمع مجردا عنها

١٣-تعددت أقوال ابن مالك في المسألة الواحدة ،فقد خالف رأيه في بعض المسائل كما في مجيء هنا وهنالك وثم للظرفية المكانية خروج سوى عن الظرفية ،إلى غير ذلك من النتائج التي ذكرت في الدراسة.

والحمد لله أولا وأخرا

المراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق رجب عثمان محمد ،مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٢. أسرار العربية لأبي البركات بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)،تحقيق محمد بهجة البيطار ،المجمع العلمي العربي بدمشق.
٣. الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان.
٤. الأصول لابن السراج –تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة –٩٨٨ ١م.
٥. الأفعال للسرقسطي سعيد بن محمد المعافري ،تحقيق حسين محمد محمد شرف ،دار الشعب، القاهرة ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.
٦. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين، لأبي البركات أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١–هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية.
٩. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت(٦٤٦هـ ،تحقيق : موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية.
١٠. البحر المحيط لأبي حيان ،تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

١١. بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي ،تحقيق محمد مصطفى ،الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ،تحقيق حسين نصار ،الكويت ١٩٦٩م.
١٣. تذكرة النحاة لأبي حيان ،تحقيق د.عفيف عبد الرحمن ،مؤسسة الرسالة ،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق د حسن هنداوي ،دار كنوز إشبيليا ،الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
١٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ،تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
١٦. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ت(٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمي ،بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٢١ـ٢٠٠٠م
١٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ(تحقيق :علي محمد فاخر وآخرين ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المتوفي سنة ٧٤٩هـ، تحقيق د .عبد الرحمن علي سليمان ،الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م،دار الفكر العربي.

١٩. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولى -٣٩٣ ١هـ -١٩٩٣ م .
٢٠. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، ضبط يوسف الشيخ السيد البقاعي ،دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
٢٢. حاشية يس على التصريح للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ،الطبعة الثانية ،المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥هـ.
٢٣. الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج بن الحسن المتوفى سنة ٦٥٩هـ،تحقيق مختار الدين أحمد ،عالم الكتب بيروت.
٢٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى: ١٠٩٣هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م
٢٥. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق محمد على النجار ،المكتبة العلمية.
٢٦. دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة ،دار الحديث –القاهرة.
٢٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دائرة المعارف العثمانية –حيدر آباد ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٨. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ،تحقيق محمد حسين.
٢٩. ديوان الأفوه الأودي ،شرح وتحقيق د .محمد التونجي ،دار صادر بيروت ،الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٣٠. ديوان أمية بن أبي الصلت ،تحقيق د عبد الحفيظ السطلي ،المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧٤م.
٣١. ديوان جرير ،دار بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٢. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري تحقيق الأستاذ عبدا مهنا ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣٣. ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي المتوفى سنة ٢٣١هـ،شرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٣٤. ديوان عروة بن الورد ،دار صادر بيروت.
٣٥. ديوان عنترة العبسي ،مطبعة الآداب بيروت ١٨٩٣م.
٣٦. ديوان الفرزدق ،شرحه علي فاعور ،دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٧. ديوان كثير عزة، جمعه د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت-لبنان ١٣٩٨هـ-١٩٧١م.
٣٨. الذيل التام على دول الإسلام للذهبي ،تحقيق حسن إسماعيل ومحمود الأرناؤوط ،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م،دار العروبة الكويت.
٣٩. الذيل على العبر في خبر من عبر لولي الدين أبي زرعة المتوفى سنة ٨٤٦هـ،تحقيق صالح مهدي عباس ،مؤسسة الرسالة ،الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)تحقيق أحمد محمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤١. سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ،تحقيق عدنان محمد سلمان وفاخر جبر مطر ،الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م،دار البحوث للدراسات الإسلامية-الإمارات العربية المتحدة.
٤٢. السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقريزي المتوفى سنة ٨٤٥هـ،تحقيق محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤٣. شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)عالم الكتب – بيروت.
٤٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ،تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية بيروت
٤٥. شرح ابن عقيل على الألفية ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٤٦. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، الطبعة الأولى .
٤٧. شرح الرضي على الكافية شرح الرضى على الكافية لرضي الدين الأستراباذي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨ م جامعة قاريونس.
٤٨. شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ اللخمي المتوفى سنة٧٧١هـ، ص٣رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى ،تحقيق أحمد محمد محجوب ذيبان القرشي ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٤٩. شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ،دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٥٠. شفاء العليل لمحمد بن عيسى السلسيلي(٧٧٠هـ)تحقيق الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي ،دار الفيصلية ،الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٥١. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك الأندلسي ،تحقيق د. طه محسن ،مكتبة ابن تيمية ،الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
٥٢. صحيح مسلم ،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،دار إحياء التراث العربي –بيروت.
٥٣. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ،تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ،الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
٥٤. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك المؤلف: إبراهيم بن صالح الحندود ،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٥٥. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ،عني بنشره براجست اسر،دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.
٥٦. الكافية في علم النحو لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ،تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.

٥٧. الكتاب لسيبويه ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.
٥٨. لسان العرب لابن منظور ،حققه عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف.
٥٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق على النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ،القاهرة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٦٠. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/محمد كامل بركات ،١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٦١. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٦٢. المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ،اعتنى به عمر أحمد الراوي،دار الكتب العلمية.
٦٣. مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين المتوفى سنة ٨٢٥هـ،تحقيق د.عائض بن نافع بن ضيف الله العمري،دار المنار ،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٦٤. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م- مؤسسة الرسالة.
٦٥. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري،المتوفى في سنة ٧٦١ هـ حققه وفصله، وضبط غرائبه: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤١١/١٩٩١م.

٦٦. المفضليات للمفضل الضبي ،تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ،الطبعة السادسة ،دار المعارف.
٦٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠هـ)تحقيق د عبد المجيد قطامش ،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٦٨. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لبدر الدين العيني المتوفى سنة ٨٥٥،تحقيق علي محمد فاخر وآخرين،دار السلام،الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٦٩. المقتضب لأبي العباس المبرد (٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،القاهرة ١٤٠٥هـ-١٩٩٤م..
٧٠. المقرب لابن عصفور (٦٦٩هـ)تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ،الطبعة الأولى ١٣٩٢-١٩٧٢م.
٧١. المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ،الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٧٢. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لأبي بكر المرابط الدلائي ،تحقيق مصطفى الصادق العربي.
٧٣. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة لعباس حسن ت(١٣٩٨هـ)الطبعة الثالثة ،دار المعارف.
٧٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٨٥
٢-	Abstract	٢٨٦
٣-	المقدمة	٢٨٧
٤-	التمهيد ابن هانئ اللخمي	٢٨٩
٥-	المبحث الأول: مخالفته ابن مالك في المسائل النحوية	٢٩١
٦-	المسألة الأولى : "كَلّا" حرف وليست اسما	٢٩١
٧-	المسألة الثانية "هنا وهناك وهنالك" تأتي للظرفية المكانية خاصة	٢٩٥
٨-	المسألة الثالثة نون "اللذان واللتان" لا تشدد	٢٩٩
٩-	المسألة الرابعة حذف العائد المتصل المنصوب بصفة قليل	٣٠٢
١٠-	المسألة الخامسة ال في "الآن" ليست زائدة	٣٠٦
١١-	المسألة السادسة جواز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها	٣٠٩
١٢-	المسألة السابعة جواز تقديم خبر ليس عليها	٣١٢
١٣-	المسألة الثامنة اقتران "أوشك "بـ"أن" وتجريدها منها سواء	٣١٦
١٤-	المسألة التاسعة الإلغاء والتعليق في "هب وتعلم"	٣٢١
١٥-	المسألة العاشرة منع حذف أحد مفعولي ظن اختصارا	٣٢٣
١٦-	المسألة الحادية عشرة جواز الضم والكسر والإشمام في الأجوف عند بنائه للمجهول	٣٢٨
١٧-	المسألة الثانية عشرة جواز النصب والرفع بعد إذا في باب الاشتغال	٣٣٢

م	الموضوع	الصفحة
١٨-	المسألة الثالثة عشرة التنازع في بيت كثير عزة	٣٣٥
١٩-	المسألة الرابعة عشرة المصدر المبين للنوع لا يثنى ولا يجمع	٣٤٠
٢٠-	المسألة الخامسة عشرة "سوى" لا تخرج عن الظرفية	٣٤٣
٢١-	المبحث الثاني : معارضته لألفاظ الألفية	٣٤٧
٢٢-	المبحث الثالث : الأسس التي بنى عليها ابن هانئ اللخمي مخالفته.	٣٥١
٢٣-	الخاتمة	٣٥٤
٢٤-	المراجع	٣٥٦
٢٥-	فهرس الموضوعات	٣٦٤

تم بحمد الله